

أورن يفتاحيل * ونوفار آقني **

«التأخّصة»- التأميم والخصخصة، السكن والفجوات

ملخص

التأخّصة بـ«تنسيل» الحيّز والمجتمع في إسرائيل/فلسطين إلى سلسلة من الطبقات الإثنيّة، من خلال الحفاظ على فصل متشدّد في السكن، ومن خلال زيادة الفجوات الاقتصادية، وبذلك تعمّق العلاقة بين السكن والفجوات، باستثناء بعض الحالات في أطراف الطبقة الوسطى بالمدن الكبرى. تسرّع التأخّصة من سيرورات تتجير (Commercialization) الإسكان في البلاد، خصوصاً في الأحياء المؤمّمة، وتؤدي إلى ارتفاع سريع ومسيئ للأسعار، وتحسّن لأحوال أصحاب العقارات والدخل العالي (خصوصاً اليهود، لكن ليس هم فقط)، وتسيء إلى الطبقات المستضعفة التي تشمل العرب الفلسطينيين واليهود في المناطق الهامشيّة والمهاجرين، وخصوصاً الشباب. يعرض المقال تصنيفاً للأشكال المختلفة للتأخّصة من خلال التمييز بين الحيّز والمجتمع، وينتهي بنقاش قصير حول دور المخطّطين في إنشاء السيرورة وتصحيحها.

يفحص هذا المقال العلاقة بين السكن والفجوات ضمن سيرورة تطوير البلاد، ويُطلق اصطلاح «التأخّصة» على هذه السيرورة، وهو نحت لكلمة جديدة تجمع بين التأميم والخصخصة. توصف آليات التأميم والخصخصة في الخطاب السائد كذراعين منفصلتين، لهما منطقتان متعاكسان. لكننا ندّعي هنا أن سيرورة التطوير الحيّزي لمجتمع المستوطنين في إسرائيل/فلسطين تدمج بينهما بشكل بنيوي. يشير التحليل في المقال إلى أن التأخّصة سرّعت في العقد الأخير بعد موجة إصلاحات في التشريعات وفي مؤسسات التخطيط والأراضي. إلى جانب ذلك، يجد المقال أنّه في معظم الحالات تقوم سيرورة

*محاضر في قسم الجغرافيا في جامعة بئر السبع، متخصص في شؤون التخطيط الجغرافي والعلاقات الإثنية.

**محاضرة في قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية في القدس.

الادعاء الأكثر أهمية لهذا المقال هو أن نسج سيرورات الخصخصة والتأميم يؤدي إلى عملية سنسّميا «تأخّصة»، والتي تؤدي إلى «تنسيل» المجتمع بصورة متزايدة، وتقسيمه إلى مجموعات وأحياز «منفصلة وغير متساوية».

مقدمة

بعد «لمسة» قصيرة للمصطلحات في الأدبيات البحثية العالمية، يقترح هذا المقال «نظرة عامة» تاريخية حول تشكيل مساحات السكن والإسكان في إسرائيل/فلسطين، وحول تأسيسها في أنظمة الحكم والتخطيط والأملاك. سنهتم بشكل خاص بالعقد الأخير- «عقد الإصلاحات»- الذي طرأت خلاله تغييرات كبيرة على هذه الأنظمة. ينبع التركيز على العقد الأخير بسبب اتساع نطاق التعبير التشريعي والمؤسسي عن اتجاهات الخصخصة، التي بدأت قبل عدة عقود في الاقتصاد الإسرائيلي، منذ الإصلاحات التي كانت في عام ٢٠٠٩. لمصطلح «تأخّصة» أهمية خاصة بالنسبة لموجة الإصلاحات، حيث أنه على الرغم من دعم سيرورات توزيع وخصخصة التخطيط ومساحات السكن في إسرائيل، إلا أنه بالموازاة، استمرت سيرورات تأميم متناقضة حدت من سيرورة الخصخصة. إذًا، يؤكد هذا المقال على أن سيرورات التأميم تحدث اليوم أيضًا بموازاة سيرورات الخصخصة والتتجير، وذلك في مركز المرحلة التي تُعتبر مرحلة «نيوليبرالية». هذا يعني أن تصميم الحيز الإسرائيلي يحدث باسم نظام متطور وقوي لتراكم الرأسمال، وباسم مشروع كولونيالي يهودي-استيطاني بين نهر الأردن والبحر المتوسط في الوقت نفسه، وهو يقسم السكان طبقاً لطبقات عرقية. سيوضح المقال أيضًا التأثير الاجتماعي المستمر للجهاز الحيزي الإثنوقراطي الذي خلق حتى التسعينيات من القرن الماضي (يفتاحيل وكيدار، ٢٠٠٠)، والذي شمل هدم مئات القرى الفلسطينية وتأميم جارف للمساكن والأراضي الفلسطينية، وتوزيع السكان (بالأساس الشرقيين ومن ثم المهاجرين من الاتحاد السوفييتي) إلى مدن الضواحي. نهايةً، سيستعرض المقال ترافقات مختلفة من الخصخصة والتأميم؛ أي، أنواع التأخّصة المختلفة، والتي تبين العلاقات الأخذ في الزيادة ما بين أنماط السكن والفجوات الاجتماعية في البلاد.

بالنسبة لنا، يشير مصطلح «سكن» في عنوان المقال إلى «الرزمة الحيزية» لمحيط حياة سكان البلاد؛ أي، مجموع المركبات التي تخلق البيئة الإنسانية للمسكن- الطبيعة، الموقع، أنماط التطوير، المكانة القانونية، نوع الملك، الصورة الاجتماعية واحتمال سيرورات التخطيط والتغيير. يشير المصطلح «فجوات» إلى

هذا أمر جنوني... أولاً، أنا أستاذ البيت الذي كان بحوزة جدّي وجدتي... اقترحوا عليّ مؤخرًا أن أشتريه... أنا أفكر بشرائه رغم أن سعره الجنوني أكبر بمئة ضعف من سعره الذي كان عندما صودر. بشكل عبثي، سوف أفلس من أجل شراء بيت هو أصلاً لي... أليس هذا جنوناً؟ (رامي، من سكان حيّ العجمي، يافا)^١.

ما العلاقة بين السكن والفجوات الاجتماعية- الحيزية؟ كيف تطوّرت هذه العلاقة في العالم وفي البلاد؟ يشير الاقتباس أعلاه، الذي اخترنا استهلال المقال به، إلى العلاقة الوثيقة بين هذين الأمرين. يوصلنا رامي، وهو من سكان يافا، بشكل مباشر بأبعاد التأميم والفصل والخصخصة والتتجير والتخمين التي تميّز الحيز السكني وتأثيره على العلاقات الاجتماعية في البلاد.

نحن ندعي أن هذه السيرورات تتشابك- بصورة بنيوية ولكنها ديناميكية- مع آليات تأميم وخصخصة في الوقت نفسه. على الرغم من أنه عادةً ما يفصل الخطاب الحيزي، في إسرائيل وفي العالم، النقاش حول هذه الآليات، إذ تُعتبر مبادئ التأميم مناقضة لمبادئ الخصخصة. يُعتبر التأميم «عدو» مؤيدي «السوق الحر»، ويتيح الإمكانية لإعادة توزيع الثروات بشكل مصحح، بينما تعتبر الخصخصة إشارة لبدية المعركة بالنسبة لمؤيدي دولة الرفاه، بينما يدعي مؤيدوها أنها من المفروض أن تقوم بتنجيع التطوير وتخفيض الأسعار. نحن ندعي بأنه على التحليل الشامل لتشكيل الحيز الاجتماعي أن ينسج معاً آليات التأميم والخصخصة- تاريخياً وقضائياً وجغرافياً- التي انعكست في مثال يافا، وبأشكال أخرى، تكون خفية أحياناً، في معظم الأماكن في البلاد. لا يمكننا فهم أنماط تقليص أو توسيع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل/ فلسطين إلا من خلال تحليل يدمج بين كلّ هذه الأبعاد، وفحص إمكانيات دمجها. الادعاء الآخر والأكثر أهمية لهذا المقال هو أن نسج سيرورات الخصخصة والتأميم يؤدي إلى عملية سنسّميا «تأخّصة»^٢، والتي تؤدي إلى «تنسيل» المجتمع بصورة متزايدة، وتقسيمه إلى مجموعات وأحياز «منفصلة وغير متساوية».

سيوضح المقال أيضًا التأثير الاجتماعي المستمر للجهاز الحيزي الإثنوقراطي الذي خلق حتى التسعينيات من القرن الماضي (يفتاحيل وكيدار، ٢٠٠٠)، والذي شمل هدم مئات القرى الفلسطينية وتأميم جارف للمساكن والأراضي الفلسطينية، وتوزيع السكان (بالأساس الشرقيين ومن ثم المهاجرين من الاتحاد السوفيتي) إلى مدن الضواحي.

مكانة محترمة في البحث الأكاديمي العالمي في مجال التخطيط. يتناول عدد لا نهائي من الأبحاث في العقد الأخير سيرورة تسمى «نيو-ليبرالية»؛ أي، خصخصة الإنتاج وتوفير وتخصيص المسكن والتخطيط، وتأثيراتها على الحيز (Brenner & Theodore, 2002; Sager, 2011). بحسب الأبحاث المذكورة، في حين اهتمت دولة الرفاه تقليديًا بتوفير المسكن، تتنصل الدولة «النيو-ليبرالية» من مسؤوليتها في هذا المضمار، وتحول المسكن من بضاعة اجتماعية راسخة بحسب حقوق الإنسان، إلى منتج قابل للتسويق يتم استهلاكه بحسب القدرة على الدفع، وليس بحسب معايير تضمن المساواة في الاحتياجات أو العدالة. في غياب قوانين مرضية وأو انعدام الرقابة على القوانين الموجودة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات أقل من اللزوم، يتم المس بالآليات التي تضمن الحق بالمسكن، كالمساكن الشعبية والمساكن الميسورة التكلفة، كما يتم المس بقدرة السكان ذوي الدخل المنخفض والمس بالحق في الحصول على مسكن لائق. وأيضًا، في دول عديدة في الشمال العالمي، تنتقل مسؤولية توفير مساكن ميسورة التكلفة من الدولة إلى مبادرين من القطاع الخاص من خلال صفقات تخطيطية (Friedman & Rosen, 2018).

على الرغم من أن منظومة التخطيط والأراضي في إسرائيل مركزة للغاية، إلا أن عملية خصخصة المسكن كانت سريعة وعميقة (أنظروا ألتزمان، ١٩٩٨؛ فيلك ورام، ٢٠٠٤). على الرغم من أنه تم استعراض موضوع «خصخصة الحيز الإسرائيلي» بتوسع في أبحاث عن الإصلاحات في سلطة أراضي إسرائيل، وفي منظومة التخطيط (Feitelson, 2018; Hananel, 2013)، وعن المجموعات المؤثرة (Rosen & Razin, 2009) وعن التطوير الحضري (Alfasi & Margalit, 2016; Alfasi & Ganan, 2015; Geva & Rozen, 2018)، وعن خصخصة الكيبوتسات (Charney Marom, 2013; Palgi, 2014) وعن الاحتجاج الاجتماعي (Schipper, 2015)، يجب الإشارة هنا إلى أنه من منتصف السبعينيات من القرن الماضي، سكن نصف الإسرائيليين تقريبًا في مساكن حكومية وشعبية، ولكن هذا المعطى انخفض اليوم

الفروق «الأفقية» بين الأمكنة والمجموعات والأفراد؛ أي، الفروق بالثروات وبتدرج الهويات والقوة السياسية والثقافية. «الفجوات» هي الفروق التي تحدث بسبب سيرورات إنسانية، ولذلك يمكن تقليصها، بالطبع، من خلال تغييرات سياسية. نشدد هنا بأن المقال يحاول توفير «صورة عرضية» فكرية، ولذلك فهو يعتمد على قراءة توجهات عامة في الحيز والمجتمع، دون أن ندخل في تفاصيل إمبريقية دقيقة، ودون مراجعة أدبية شاملة.

ما بين الشخصي والوطني-

أدبيات الحق بالمسكن

تم الاعتراف بحق المسكن اللائق كجزء من سلة حقوق الإنسان المعترف بها قضائيًا في القانون الدولي، وهو جزء من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي تبنته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. من واجب الدول الموقعة على هذا الإعلان، ومن ضمنها إسرائيل، ضمان المنالية لمسكن ميسور وظروف معيشية كريمة. أعيدت مناقشة الحق بالمسكن في لجان دولية عدة منذ عام ١٩٤٨، مثلًا: مؤتمر ريو (١٩٩٢)، ومؤتمر إسطنبول (١٩٩٦) ومؤتمر كيوتو (٢٠١٦). لم يُشرخ أي قانون في إسرائيل يضمن هذا الحق الأساسي، كما أنه لا يظهر تقريبًا في وثائق السياسة الحيزية التي تتناول هذا المجال بشكل مباشر. على الرغم من ذلك، تميل المحاكم إلى اعتبار حق المسكن حقًا راسخًا جزئيًا وقانونيًا ضمن قانون الأساس كرامة وحرية الإنسان (جمعية حقوق المواطن، ٢٠٠٧). المسكن هو شرط أساسي للعيش الكريم في المجتمع وللاندماج به، وقد شكلت مسألة توفير المسكن المناسب جزءًا من مجال التخطيط الحضري منذ إنشائه وحتى اليوم. على الرغم من الأهمية الكبرى للحق في المسكن، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات عدة في إسرائيل وفي العالم، إن كان ذلك لأسباب اقتصادية أو لأسباب وطنية وسياسية وثقافية. بكلمات أخرى، لا يمكن فصل الحق بالمسكن عن السياق الواسع لتصميم الحيز.

يحتل موضوع المسكن وربطه بالسياسة العامة-الوطنية

في حين اهتمت دولة الرفاه تقليدياً بتوفير المسكن، تتنصل الدولة «النيو-ليبرالية» من مسؤوليتها في هذا المضمار، وتحول المسكن من بضاعة اجتماعية راسخة بحسب حقوق الإنسان، إلى منتج قابل للتسويق يتم استهلاكه بحسب القدرة على الدفع، وليس بحسب معايير تضمن المساواة في الاحتياجات أو العدالة.

من الصراعات العرقية والقومية (Yiftachel, 2016).

كذلك، يوثق باحثون في العالم كيف تؤثر سياسة الإسكان الحضري على الجوانب العرقية والعنصرية والقومية وتتأثر منها. على سبيل المثال، بحث مصطفى ديكتش التوتّر في ضواحي باريس، والتي تتسم بتركيز عالٍ للمهاجرين والأقليات الذين يعيشون في المساكن الشعبية. اشتعل هذا التوتّر في عام ٢٠٠٥ متمثلاً بأعمال شغب عنيفة سمّاها ديكتش «الغضب الحضري»، والتي حدثت منذ ذلك الوقت في مدن أخرى في الولايات المتحدة وفي أوروبا لنفس الدوافع (Dikec, 2017; 2007). يتميز الحيّز الحضريّ في جنوب أفريقيا بالفصل العرقيّ والعنصريّ، حتى بعد انتهاء الأبرتهيد. تصعب الأنماط غير المتساوية التي رسخت عميقاً في المجتمع على خلق بيئة متساوية واحتوائيّة أكثر (Oldfield, 2004). ينبثق جانب آخر من الدراسات حول سياسة المستوطنين، وهي سيرورة المصالحة التي تطوّرت في السنوات الأخيرة بين الأصليين والمهاجرين، والتي غالباً ما تدور حول موضوع الأرض وحقوق التخطيط والحكم الذاتيّ الحيّريّ. توصلت مجموعات أصليّة في جنوب وشمال أميركا وفي أستراليا وفي نيوزيلندا إلى اتّفاقيّات بعيدة المدى، تمّ من خلالها الاعتراف بملكيّتها التقليديّة للأرض (على الرغم من عدم تسجيلها)، وحصولها على موارد كبيرة تابعة من حقوقها الأصليّة. مثال بارز على ذلك هو جنوب أفريقيا، حيث تستمر منذ عقدين سيرورة إعادة أراض كانت الدولة قد صادرتها من المجموعات السكانيّة المحليّة، وبالموازاة يتم تنفيذ «الحق بالمسكن» المحمي قانونياً بحسب الدستور الجنوب أفريقيّ الجديد. واجهت هاتان الخطوتان صعوبات جدية، ولكنها مستمرة لتشير إلى أفق «مصالحة حيّريّة» بين المستوطنين والأصليين. (للاطلاع على المراجعات أنظروا Blatman & Porter, 2018; Porter & Barry, 2016).

إلى جانب الكتابة النقديّة حول موضوع التخطيط والخصخصة والإقصاء، تميّزت السنوات الأخيرة بازدهار الأبحاث «الاستشراقيّة» عن العدالة الاجتماعيّة الحيّريّة أيضاً (Connolly & Steil, 2009; Lake, 2017; Soja, 2010). يدعي هؤلاء المفكّرون أنّ مصادر مجال المعرفة التخطيطيّة الحضريّة تنبع من الحاجة الملحة لإنتاج ظروف

إلى أقل من ثلاثة بالمئة (Hananel, 2017). يدرس معظم الباحثين بشكل نقديّ الطريقة التي تقوّي من خلالها خصخصة أليّات الإسكان، بدرجة كبيرة، المبادرين في مجال التطوير، وتخلق حالة من التججير والمضاربة في أسعار الأراضي والمساكن، وتؤدّي إلى توسيع الفجوات الاجتماعيّة وتعميق الصراعات الطبقيّة-العرقية في المدينة (Harvey, 2008; Smith, 2002).

مع ذلك، فإنّ دراسة المسكن من المنظور النيو-ليبراليّ فقط تموّه جوانب مركزيّة أخرى، وخصوصاً في دول مستوطنين إثنوقراطيّة كإسرائيل، والتي تغلب فيها أهميّة الاعتبارات العرقية والوطنية والإدارية. تظهر عدّة أبحاث بوضوح أنّه في مجتمعات مستوطنين تُشبه إسرائيل، يكون منطق الهوية (العنصريّ والعرقّي والدينيّ) هو المحرك الأساسي لتوزيع موارد الدولة، بما في ذلك الأرض والمسكن، وأنّ السياسة العامّة مُجنّدة لمصلحة المجموعة العرقية المهيمنة (يفتاحيل، ٢٠١٧؛ خماسي، ٢٠٠٩؛ Falah, 2003). من الناحية الحيّريّة، يتم التعبير عن هذا المنطق من خلال تعزيز الاستيطان اليهوديّ وتهويد الأراضي عن طريق التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين وسلب أراضيهم منهم تدريجياً على طرفي الخط الأخضر. يتواجد المنطق الإثنوقراطيّ أيضاً في الحيّز الحضريّ، والذي من المفروض أن يكون متساوياً أكثر، ولكن تحدث به، في الواقع، أنماط من التمييز والاستبعاد (Braier & Yacobi, 2017, Yiftachel & Yacobi, 2003). يبيّن Tzfadia (٢٠٠٥) كيف أنّ تخطيط الأحياء الجديدة في التسعينيات من القرن الماضي قد تأثّر من التقسيم الإثنو-طبقيّ، ويظهر مونتريسكو وفابيان (٢٠٠٣) وأيضاً Yiftachel & Avni (٢٠١٤) كيف يصمّم الحيّز الحضريّ في يافا اعتبارات عرقية إلى جانب سيرورات استتباب، ويشير (Blender et al. 2018) إلى الخصائص الإثنو-قومية للجماعات المؤطرة في القدس، ويدعي (Tzfadia & Yacobi 2017) أنّ المنطق النيو-ليبراليّ في إسرائيل يكمل المنطق الإثنو-قوميّ، ولا يقوّضه. تعكس هذه الأبحاث صورة واقعية مركبة أكثر من «نموذج الخصخصة»، وبحسبها فإن المنطق النيو-ليبراليّ ليس القوّة الوحيدة التي تصمّم الحيّز على الرغم من قوّتها، وخصوصاً في الدول المتأثرة

مع ذلك، فإن دراسة المسكن من المنظور النيو-ليبرالي فقط تموّه جوانب مركزية أخرى، وخصوصاً في دول مستوطنين إثنوقراطية كإسرائيل، والتي تغلب فيها أهمية الاعتبارات العرقية والوطنية والإدارية.

الوجيز إطاراً لدراسة النظام الإسرائيلي الذي سننتقل إليه الآن.

النظام الحيزي الإسرائيلي

يشكّل النظام السكني الإسرائيلي جزءاً من الحيز الإسرائيلي الذي تأسس على يد نظام له ذراعان أساسيتان (أنظروا فيتلسون، 2007: Hananel, 2013). الذراع الأولى هي سياسة التخطيط التنظيمي (المخططات القطرية واللوائية المحلية)، والتي يفترض بها أن تطوّر وتحمي المصلحة العامة؛ والذراع الثانية هي الذراع الإنشائية للحكومة، والتي تعمل على التخطيط والتطوير والمبادرة (الإسكان، الأرض، التطوير)، والتي تشدّد في الفترة الأخيرة على الخصخصة والتنمية الاقتصادية. لكل نظام مؤسّساته وقوانينه المنفصلة وخطابه المنفصل. نوّد تسليط الضوء على الوجود القوي للذراع الثالثة «الالتفافية»، التي غالباً ما تبقى خارج سيرورات اتخاذ القرار في الأنظمة التخطيطية في إسرائيل. تقود هذا الذراع طيلة عشرات السنوات تغييراً جذرياً في الحيز خارج أنظمة التخطيط، وذلك من خلال مشاريع عرقية مهيمنة، كالاستيطان مثلاً (مزارع الأفراد في النقب، البؤر الاستيطانية في المناطق المحتلة) والسيطرة الحيزية لنظام الأمن (معسكرات، مناطق إطلاق نار، تقييدات مكانية)، والسيطرة على السكان الفلسطينيين

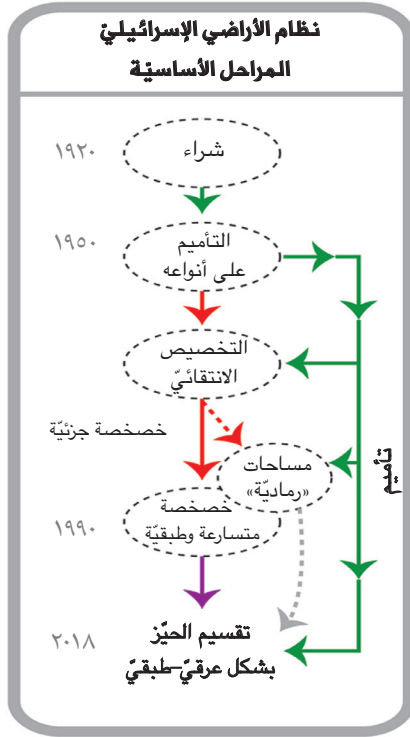
حياة عادلة أكثر على ضوء عملية التخصّص الجماعي في زمن الثورة الصناعية، والتي أضرت إلى حدّ كبير بظروف حياة طبقة العمّال والمهاجرين (Harvey, 2008). بعد مرور أكثر من مئة عام، عرّفت سوزان فاينستين في كتابها «المدينة العادلة» (٢٠١٠) بأنّ العدالة مركّبة من الديمقراطية والإنصاف والتنوّع، وتسعى إلى وضع مبادئ للتخطيط العادل تحت قوانين اللعبة الرأسمالية التي تميّز الديمقراطيات الغربية الليبرالية. يتحدّى نهجها البراغماتيّ توجّهات ترى العدالة بصورة مثالية أكثر، وتعتبر انعدام العدالة الحيزية نتيجة لعدم مساواة العميقة في سيرورات تصميم المجتمع (على سبيل المثال Harvey, 1973)؛ ولذلك، ومن أجل بلورة مجتمع عادل أكثر، يجب تغيير الأنظمة من أساسها. تشمل المناهج الأخرى المتعلقة بالعدالة التشديد على العدالة الإجرائية والبيئية والهوياتية والقضائية. تنبع العودة إلى تناول موضوع العدالة إلى انعدام المساواة بشكلٍ حادّ، وإلى الفجوات العميقة في عدّة أماكن حول العالم، وذلك بهدف تتبّع الممارسات التي ستؤدّي إلى تحقيق مكان عادل أكثر، وإلى تحديد أهداف معيارية في صلب عملية التخطيط (Avni, 2018; Carmon & Fainstein, 2013). على الرغم من الاختلافات بين المناهج، إلا أنّ جميعها يناشد بالعمل بطرق قد تتحدّى الخطاب الرأسمالي المهيمن، وتنشئ برامج عمل بديلة ترتكز على الإنصاف وحقوق الإنسان. يشكّل هذا النقاش



توصلت مجموعات أصلانية في جنوب وشمال أميركا وفي أستراليا وفي نيوزيلندا إلى اتفاقيات بعيدة المدى، تم من خلالها الاعتراف بملكيتها التقليدية للأرض (على الرغم من عدم تسجيلها)، وحصولها على موارد كبيرة نابعة من حقوقها الأصلانية.

في العقود الأخيرة من إدارة اقتصادية مركزية لها أنماط تشبه الاشتراكية، إلى إدارة تميل نحو السوق، أخذت بالتعمق أكثر فأكثر. يمكننا تمييز أجزاء من النظام الاقتصادي-الاجتماعي في العقد الأخير بأنه رأسمالي حاد، مع تراجع الدولة وإزالة الحماية عن الكثير من الحقوق الاجتماعية، من خلال تبني آليات رفع القيود والمرونة والخصخصة والتجوير، وهي مميزات بارزة جداً في مجال التخطيط والإسكان والأراضي والتنمية.

رسم رقم ١: نظام الأراضي الإسرائيلي- مراحل أساسية



المصدر: المؤلفون

تكمن إحدى السيرورات المركزية، التي أثار عليها نظام الأراضي-الاستيطان وما زال يؤثر عليها حتى اليوم، في أنظمة تخصيص أراضي إسرائيل، والتي تمتد على أكثر من 80 بالمئة من الأراضي ما بين الأردن والبحر، وأكثر من 92 بالمئة من المساحة داخل الخط الأخضر، وتشمل حوالي خمسة مليون دونم

(أسوار، حواجز، مصادرة) ومنح العديد من الامتيازات لشركات خاصة (البحر الميت، حقول الغاز إلخ). عادةً تصل هذه الخطوات إلى لجان التخطيط أو إلى المؤسسات الحكومية بعد تنفيذها، أو بعد تقديم الالتماسات القضائية. لن نوسع النقاش هنا حول «الذراع الثالثة» التي تؤثر بشكل كبير على الحيز، أكثر من تسليط الضوء الذي يتعلق كثيراً بأنظمة السيطرة والإقصاء العرقي للحيز في إسرائيل/فلسطين، ويغيب بشكل خاطئ عن أغلب الأبحاث التي تتناول موضوع التخطيط في إسرائيل. نحن ندعي أنه من أجل فحص مسألة أنماط السكن وتأثيرها على الفجوات والتوترات الاجتماعية، يجب أخذ مجمل الأنظمة الحيزية والمنطق الذي تعمل بحسبه بعين الاعتبار، وأيضاً نظام الأراضي كموضوع أساسي.

يظهر رسم رقم ١ تطور الممارسات البارزة لبناء نظام الأراضي، والتي تعتبر حتى اليوم أساساً مركزياً لتخصيص الحقوق على الأملاك والإسكان في إسرائيل. كما أظهرت أبحاث سابقة (أنظروا يفتاحيل وكيدار، ٢٠٠٠؛ Yacobi & Tzfadia, 2013; Hananel, 2017)، أثار/ما زال يؤثر التطوير التاريخي لنظام الأراضي تأثيراً هاماً على الفجوات بين المجموعات. تميزت العقود الأولى بعد إنشاء الدولة بتأميم واسع وعميق للحيز. تمت هذه الخطوة من خلال إدخال أنظمة قوانين، وإنشاء مؤسسات للسيطرة على ملكية الأرض وسيرورات التخطيط والإسكان والتطوير، كدائرة أراضي إسرائيل، على سبيل المثال (والتي شملت الصندوق القومي اليهودي الوطني)، ومؤسسات التخطيط والبناء. كانت مسألة الإسكان مسألة مركزية في تلك الفترة (أنظر بن شطريت، ٢٠٠٣؛ كرمون، ١٩٩٨؛ Allweil, 2016). سجّل النظام الحيزي في تلك العقود إنجازات مهمة، كاستيعاب ملايين المهاجرين اليهود وإسكانهم، حيث كان معظمهم تقريباً معدومين، وكبناء نظام استيطاني جديد يعمل بشكل جيد. استفل المجتمع اليهودي حق المأوى والإسكان اللائق بشكل جارف، على الرغم من أن ذلك أدى إلى مشاكل اجتماعية جدية، كالفصل والطبقية وانعدام المساواة التي نشأت عن هذا النظام الحيزي، ولكننا سنتوسع حول ذلك لاحقاً. مع ذلك، تحول النظام الاقتصادي في إسرائيل/فلسطين

المجموعات العربية التي تصل إلى قرابة نصف سكان المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل، ومن بينهم الدروز والبدو والفلسطينيون مواطنو إسرائيل والفلسطينيون في المناطق المحتلة، فقد خسرت معظم موارد الأراضي بملكية خاصة وبملكية جماعية من خلال عملية التهويد، وحصلت من جهة أخرى على تخصيصات محدودة جداً، إن حصلت عليها أصلاً، من أراضي إسرائيل التي تم تأميمها.

دائمة ما بين العرض والطلب، وإنما تعتمد على أساس انعدام المساواة العرقية-الطبقية بشكل عميق بين البلديات ومناطق النفوذ والقطاعات، وفي حقوق الأراضي. اعتماداً على هذا الأساس، تُحدث الخصخصة ديناميكية تتعرّض من خلالها قوة الأقوياء (أصحاب الأملاك والرأسمال والهوية «الملائمة»)، ويضعف من خلالها الضعفاء. هذه العملية هي عملية نموذجية للسوق المنحاز، والذي يقلّ به تدخل الجهات غير الهادفة للربح، ويزيد به منطوق زيادة الأرباح وأملاك المجموعات القوية.

كما ذكر سابقاً، نسمي هذه السيرة التي تدمج الخصخصة التي تعتمد على التأميم «تأخضة»، وهي تسمية ترمز إلى تأثير هذه السيرة، حيث إنها تقوم بـ«تنسيل» الحيز والمجتمع الإسرائيلي ليصبحا سلسلة من الجيوب التي تتصل ببعضها البعض بأدنى حدّ ممكن، وتتباين إلى حدّ كبير بقيمة الأراضي التي تملكها ويقوتها الحيزية. نتيجة لذلك وبحسب استطلاعات دولية، مستوى الفصل الحيزي بين اليهود والعرب هو من أعلى المستويات في العالم. (أنظروا مثلاً Massey & Denton, 1993; Van Ham & Tamarru, 2016). بالإضافة إلى ذلك، نسبة الزواج المختلط بين الأديان في إسرائيل هي من أدنى النسب في العالم الغربي (DelaPergula, 2018)، كما يمارس فصل اجتماعي-حيزي في المناطق الحضرية، كبنّ السبع والقدس على سبيل المثال. تغلغت شرعية الفصل ما بين اليهود والعرب في معظم أنظمة ومنتجات التخطيط إلى أحياء المجتمع اليهودي ذاته. صحيح أنّ الانغلاق الحيزي بين المجتمعات اليهودية هو أقلّ حدة، إلا أنّ الفصل بين مجتمعات كالحريديم والمنديين والمهاجرين من ألبانيا والشرقيين والأشكناز العلمانيين هو بدرجات أعلى، ويكون مصحوباً أحياناً بأنظمة فصل قاسية يندر وجودها في القرن الحادي والعشرين وفي المجتمعات الديمقراطية.

من ضمن هذه السيرة، من المهم الإشارة إلى عدّة توجهات مهمة عادةً ما لا يتم الانتباه إليها بقدر كافٍ في البحث التخطيطي. أولاً، وكما يظهر رسم رقم ١، أُنشئت وكبرت من

صودرت من اللاجئين الفلسطينيين (يفتاحيل وكيدار، ٢٠٠٠)، وحوالي مليوني دونم كانت تابعة للبدو في الجنوب قبل قيام الدولة، وأكثر من مليوني دونم تمّ تأميمها في الضفة الغربية (بتسليم، ٢٠١٢). تميّزت هذه التخصيصات بفصل عرقي وقطاعي وديني عميق، وبانعدام المساواة بين المجموعات بشكل بارز. تمّ تخصيص الاستيطان القروي بهذه الطريقة لمجموعة «المؤسسين» الأشكنازية وذريتها (الكيوتسات، القرى اليهودية، البلديات الجماهيرية، المستوطنات)، إلى جانب مساحات واسعة جداً من الأراضي. بالمقابل، حازت البلديات التي كانت فيها أغلبية شرقية أو مهاجرون من الاتحاد السوفييتي أو الأثيوبيين، مثل بلدات التطوير وقرى المهاجرين وأحياء الإسكان في المدن الكبيرة، على حقوق مخفضة. أمّا المجموعات العربية التي تصل إلى قرابة نصف سكان المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل، ومن بينهم الدروز والبدو والفلسطينيون مواطنو إسرائيل والفلسطينيون في المناطق المحتلة، فقد خسرت معظم موارد الأراضي بملكية خاصة وبملكية جماعية من خلال عملية التهويد، وحصلت من جهة أخرى على تخصيصات محدودة جداً، إن حصلت عليها أصلاً، من أراضي إسرائيل التي تمّ تأميمها. بهذه الطريقة، نشأ في السنوات الخمسين الأولى لقيام دولة إسرائيل حيز يميّز بفصل عرقي وطبقي غير متساوٍ (أنظروا مثلاً إليميلخ وليفين-إبشطين، ١٩٩٨).

تسارعت سيرة الخصخصة، التي تُعرّف في مراحلها الأولى كخصخصة «زاحفة» (ألترمان، ١٩٩٨)، واكتسبت القوة حتّى وصلت مرحلة النضوج في سنوات الألفين، وخصوصاً في فترة إصلاحات عام ٢٠٠٩، حتّى أصبحت عملية خصخصة شاملة سنوتوسّع حولها لاحقاً. أنشأت هذه الخطوة بنى تحتية جديدة لتغيير الحيز تعتمد على أطر عرقية هرمية تمّت خصخصتها. على عكس الخطاب النيو-ليبرالي، فإن عملية الخصخصة غير مبنية في إسرائيل/فلسطين (وفي دول عديدة أخرى) على بنى تحتية متساوية في «السوق الحر»، الذي تحدث من خلاله موازنات

على عكس الخطاب النيو-ليبرالي، فإن عملية الخصخصة غير مبنية في إسرائيل / فلسطين (وفي دول عديدة أخرى) على بنى تحتية متساوية في «السوق الحر» الذي تحدث من خلاله موازنات دائمة ما بين العرض والطلب، وإنما تعتمد على أساس انعدام المساواة العرقية-الطبقية بشكل عميق.

من أن هذه الخطوة دمجت أيضاً مصالح جيوسياسية هدفت إلى تهويد الضواحي وإبعاد المهاجرين (صفايا ويفتاحتيل، ٢٠٠٠)، إلا أن آثار هذه الخطوة تشير إلى وجود «جانب مضاء» في التخطيط الإسرائيلي الذي يهتم بمأوى مئات آلاف المهاجرين المعدومين.^٢ كذلك، تشير عملية البناء وإسكان المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقاً في إسرائيل إلى إمكانية استخدام الآليات الحكومية للتخطيط والتنمية والإسكان لتحسين مكانة مجموعات سكانية هامشية، ولسدّ الفجوات الاجتماعية حسب مبدأ «المدينة العادلة» (أنظروا ويفتاحتيل ومندلباوم، ٢٠١٥).

من المهم التشديد على أنه بالرغم من الحاجة التي كانت في التسعينيات لبناء مكثف لمئات آلاف الوحدات السكنية في وقت قصير، إلا أن أسعار البيوت في البلاد بقيت ثابتة، وحتى انخفضت قليلاً وذلك بسبب تدخل حكومي فعّال، حيث استجابت الحكومة لأزمة الإسكان التي كانت في ذلك الوقت بصورة مسؤولة وجماهيرية كهيئة جماهيرية لا تسعى للربح. بالإضافة إلى ذلك، بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة سيرورة سريعة لإضافة ضواح جديدة إلى المدن الإسرائيلية المستقرة، والتي سنحت لمجموعات سكانية كبيرة بأن تحسّن وضعها من خلال الإسكان. كان لهذه الظاهرة تأثير إيجابي على مكانة مجموعات في هوامش المجتمع اليهودي- وخصوصاً الشرقيين والمهاجرين من الاتحاد السوفييتي- والذين اندمجوا في ضواحي الطبقة الوسطى، وبذلك نجحوا بتقليص فجوات اجتماعية كبيرة. كما يُظهر كوهين وليون (٢٠٠٨)، تمّ تطبيق الحراك الاجتماعي للشرقيين بشكل فعلي من خلال شراء إسكان أفضل في الأحياء الجديدة، وهي سيرورة ساهمت في سدّ جزء من الفجوات الاجتماعية التي نشأت في الخمسينيات.

عصر الإصلاحات وتسريع التأخّص

على خلفية السيرورات التي وُصفت أعلاه، وعلى أثر تغلغل مفاهيم «نيو ليبرالية» في إدارة الاقتصاد والحيز في البلاد،

خلال هذه السيرورة «مساحات رمادية» كانت قد تطوّرت دون مصادقة السلطات. تنشأ هذه المساحات في تجمّعات تشمل مساكن وأراضي وأشخاص يقعون بين المساحات «المبنيّة» التي تسري فيها مواطنة كاملة وأمن وجودي وتطوير مخطّط وقانوني، وبين المساحات «المسوّدة» التي لا توجد بها مكانة مدنيّة، ويغفَى عليها التجريم والدمار والتهجير (Avni & Yiftavhel, 2014; Yiftachel, 2009). لا يحظى سكّان المساحات الرمادية (أغلبيتهم الساحقة من غير اليهود) بمكانة معترف بها أو باحتواء كامل، ولكنّ، وفي الوقت نفسه، لا يتم إقصاؤهم تماماً أو تدميرهم أو إبعادهم عن مناطق المعيشة والاقتصاد. يسكن في المساحات الرمادية سكّان معرّضون لانعدام المساواة البنيوية، وللغربة عن المجتمع العام المنظم «الذي تمّ تبييضه»، ولسلسلة من الصراعات العرقية-الطبقية. أنشأت منظومة السياسات المكانية الإسرائيلية هذه المساحات الرمادية وصانتها، ولكنّها ترفض الاعتراف بها كمساحات شرعية إثر النزاع حول الأراضي والتخطيط، والصراع حول المكانة المدنية. تتميّز مدن كالقدس وتل أبيب وبئر السبع بالمساحات الرمادية الأخذة بالاتّساع. البدو في النقب وغرّة هم المجموعة السكانية التي تم إيدؤها بأكبر قدر جرّاء «رمندن الحين» (أي تحويله إلى رمادي). يعيش مئات آلاف البدو دون اعتراف طيلة عشرات السنوات، ودون أيّ خدمات أساسية، وهم معرّضون لحملة تدمير شاملة من قبل الحكومة. حالة البدو هي انعكاس حاد لـ«الجانب المظلم» للتخطيط الإسرائيلي، الذي يدفع مجموعات سكانية كبيرة للعيش في ظروف تهميش وفقّر (Kedar, Amara & Yiftachel, 2018).

يرتبط توجه مهم آخر يعمل بالاتّجاه العكسي بتخصيص الأراضي وحقوق البناء الموسّعة، ما أدّى إلى تحوّل كبير في المساحات الحضرية لتصبح ضواحي. بدأ هذا التخصيص الواسع في بداية التسعينيات مع موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً، حيث قدّمت الدولة حلول إسكان بواسطة مساعدات حكومية كبيرة لمئات آلاف المهاجرين، ودمجتهم الدولة في المدن الإسرائيلية بشكل سريع وجعلت منهم أصحاب أملاك. على الرغم

تتميز مدن كالقدس وتل أبيب وبئر السبع بالمساحات الرمادية الآخذة بالانتساع. البدو في النقب وغزة هم المجموعة السكانية التي تم إيدؤها بأكبر قدر جزاء «رمدة الحيز» (أي تحويله إلى رمادي). يعيش مئات آلاف البدو دون اعتراف طيلة عشرات السنوات، ودون أي خدمات أساسية، وهم معرضون لحملة تدمير شاملة من قبل الحكومة.

ممنوعة من البيع حتى تلك اللحظة. شرع بند آخر من تعديل القانون، لأول مرة، أن تكون هناك سيوروات «غريبة» في البلدات غير الحضريّة. كانت لجان القبول موجودة منذ سنوات طويلة، ولكنها ترسخت لأول مرة من خلال هذا القانون بكل ما يتعلق بتخصيص القسائم التي تملكها الدولة، وذلك رداً على قرار محكمة العدل العليا. شرع الكنيست الإسرائيلي في عام ٢٠١١ «قانون لجان القبول» الذي يمنح حق الإقصاء، أعمق من ما مضى، لكل بلدة أو توسيع لبلدة يصل عدد سكانها حتى ٤٠٠ بيت.

بالموازاة، مرّ نظام التخطيط بسلسلة من التغييرات، منها تغييرات تدعمها تعديلات في القانون، والتي حولت القوة التخطيطية بطريقة جلية إلى السلطات المحليّة. من أهم هذه التعديلات كانت التعديلات رقم ٤٣ ورقم ١٠١ لقانون التخطيط والبناء، والتي ألغت مركزية الصلاحيات من المستوى اللوائّي إلى المستوى المحلي، وذلك لتنجيع وتحسين سيوروة التخطيط. ولكن في الواقع، كانت عملية اللامركزية انتقائية جداً بسبب اعتمادها على تدرج لجان التخطيط؛ أي مهارات العاملين في اللجان وموارد المجالس التي يعملون بها. بهذه الطريقة، حظيت فقط ٢٣ من بين ١٢٢ لجنة تخطيط محلية في البلاد،

بدأت في العقد الأخير موجة من «الإصلاحات» في المنظومات الحيزية، والتي أدت إلى تسريع سيوروة التأخضة، حيث أنها قادت أنماطاً جديدة وعميقة أكثر للخصخصة. في الوقت نفسه، حافظت المنظومة الحيزية على أنماط تأميم معينة، وحتى أنها عمقتها. كما هو موضح في أماكن أخرى (Hananel, 2013; Ya-cobi & Tzfadia, 2017) بدأ عصر الإصلاحات الكبيرة في عام ٢٠٠٩، وذلك بعد إجراء تعديل كبير على قانون أساس أراضي إسرائيل، واستمرت هذه السيوروة في السنوات التي تلت ذلك مع سلسلة من التغييرات في قانون التخطيط والبناء، وفي المنظومة المؤسسية التنظيمية المتعلقة بالأراضي. كانت التغييرات في منظومة الأراضي سريعة: تحولت «دائرة أراضي إسرائيل» في عام ٢٠٠٩ إلى «سلطة أراضي إسرائيل»، حيث كان القصد من وراء التغيير تحويل الدائرة إلى سلطة تنفيذية ناجعة. بموازاة ذلك، تمّ تقليص مجلس أراضي إسرائيل («برلمان الأراضي») من ٢١ عضواً إلى تسعة أعضاء (منهم أربعة من الصندوق القومي اليهودي، ٧٧٧). ولكن، كان أكثر التغييرات تأثيراً هو التعديل رقم ٩ على قانون أساس أراضي إسرائيل ١٩٦٠، والذي سمح لسلطة أراضي إسرائيل بأن تبيع أراضي الدولة التي كانت



بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة سيرة سريعة لإضافة ضواحٍ جديدة إلى المدن الإسرائيلية المستقرة، والتي سنحت لمجموعات سكانية كبيرة بأن تحسن وضعها من خلال الإسكان. كان لهذه الظاهرة تأثير إيجابي على مكانة مجموعات في هوماش المجتمع اليهودي- وخصوصاً الشرقيين والمهاجرين من الاتحاد السوفييتي- والذين اندمجوا في ضواحي الطبقة الوسطى.

وأخيراً، وفي إطار الإصلاح بموضوع الأراضي، تمّ اتباع ممارسة جديدة استبدل من خلالها الصندوق القومي اليهودي الأراضي مع الدولة، وخصوصاً أراضي الصندوق القومي اليهودي الواقعة في الفضاءات الحضرية، والأراضي التابعة للدولة الواقعة في الضواحي. نتج هذا عن تحويل مساحات عامّة من ملكية الدولة إلى ملكية الصندوق القومي اليهودي.

بموازاة الإصلاحات، استمرت سيرة تقليص الإسكان الشعبي: في حين أنّه تمّ بناء مبانٍ إسكانية شعبية على نطاق واسع في العقد الأوّل بعد قيام الدولة، طرأ انخفاض مستمر منذ الثمانينيات في عدد الشقق السكنية التي بُنيت، وفي جودة السكن القائم. على مرّ السنين، ساعدت برامج حكومية مختلفة سكان المساكن الشعبية في شراء بيوتهم، وتمّ تشريع قانون الإسكان الشعبي في عام ١٩٩٨، والذي كان من المفروض أن ينقل ملكية المساكن إلى المستأجرين بشروط مريحة، وتمويل بناء مساكن شعبية جديدة على نطاق واسع. أوقفت الحكومة هذا القانون لسنوات طويلة، ولكنّ تأثيره أدّى إلى إطلاق برامج بيع كبيرة للسكان المستحقين بشروط مريحة. من الجدير ذكره أنّه على الرغم من التطرّق إلى الخصخصة كأمر سلبيّ من المنظور الاجتماعي، إلا أنّ بيع المساكن الشعبية للسكان يعتبر أمراً إيجابياً يفترض به أنّ يوفرّ فرصة للحراك الاجتماعي، وتحسين حال السكان غير المستحقين، وخصوصاً في الضواحي. مع ذلك، تنصّلت الدولة من مسؤوليتها بتجديد مخزون المساكن الشعبية (Hananel, 2017)، وأهملت بشكل منهجيّ صيانة المخزون المحدود والأخذ بالتقلص. أدّى إهمال المساكن الشعبية على مرّ العقود إلى نقص حادّ في الشقق للمستحقين، وأصبحت مدة الانتظار للحصول على شقّة طويلة جداً. على الرغم من الارتفاع الطفيف الذي حصل بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ في شراء المساكن الشعبية، إلا أنّ عدد الذين ينتظرون الحصول على إسكان قد زاد بسبب بيع آلاف الشقق للسكان.

تأثير الإصلاحات

كيف أثرت هذه الإصلاحات على العلاقة بين السكن

جميعها تقريباً في بلدات يهودية قوية ومستقرة، على مكانة لجنة «مستقلة». نتج عن ذلك توسيع إضافي للفجوات ما بين المركز والضواحي الجغرافية والعرقية. طرأ تغيير مهم آخر في عام ٢٠١٥، وذلك مع تعيين موشيه كحلون وزيراً للمالية، إذ نقلت مديرية التخطيط وسلطة أراضي إسرائيل إلى وزارته. أدّى هذا التغيير إلى تركيز الصلاحيات الحيّزية في إسرائيل بشكل غير مسبق، وأدّى إلى أن تصبح الدوافع الاقتصادية ذات أهمية أكبر في القرارات التخطيطية. أدت هذه الخطوة، من بين مجمل التغييرات التي أحدثتها، إلى الإقلال من تمثيل الجمهور والمنظمات الاجتماعية والمنظمات الخضراء في لجان التخطيط (Charney, 2018; Feitelson, 2018).

شمل «عصر الإصلاحات» مبادرات بنوية مهمة أخرى انعكست في مجال الإسكان. تأسست كل من اللجان الوطنية للإسكان (٢٠١١-٢٠١٥) واللجنة القطرية لتخطيط وبناء المناطق السكنية المفضلة، بهدف المصادقة على خطط إسكانية في وقت قصير، مع أنّ نطاق هذه الخطط كان مختلفاً. في الهرمية التخطيطية، أضحت برامج بناء المناطق السكنية المفضلة فوق الخطط القطرية واللوائية والمحلية، ما عدا برنامج «تامام» (35 ארצות)، الذي يسمح باستصدار رخص بناء (نزوري وبن دور، ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، نتجت منظومة «اتفاقيات عليا» تقوم بها الهيئات الحكومية المختلفة بهدف زيادة عرض الشقق في المدن المختلفة. بحسب شروط الاتفاقية، تُقام أحياء جديدة تشمل عشرات آلاف الوحدات السكنية في منطقة السلطة المحلية التي تتوقّع على الاتفاقية. بالمقابل، وللتحفيز على البناء، تلتزم الدولة بتمويل مبانٍ للجمهور ومؤسسات تربية وبنى تحتية قبل البدء بتسويق المشروع. بالموازاة، من المفروض أن يُساهم برنامج «محيّر لامشتاكين»، والذي تقوده وزارة المالية ووزارة التخطيط والبناء وسلطة أراضي إسرائيل، في مساعدة العائلات الشابّة لشراء شقّة من خلال توفير شروط تفضيلية. عملياً، تموّل الدولة معونات حكومية لشراء الأراضي، وتنشر مناقصات لمقاولي البناء بهدف توفير تخفيض كبير للمؤهلين الفائزين بالقرعة.

تغيير مهم آخر في عام ٢٠١٥، وذلك مع تعيين موشيه كحلون وزيراً للمالية، إذ نُقلت مديرية التخطيط وسلطة أراضي إسرائيل إلى وزارته. أدى هذا التغيير إلى تركيز الصلاحيات الحيّزية في إسرائيل بشكل غير مسبوق، وأدى إلى أن تصبح الدوافع الاقتصادية ذات أهمية أكبر في القرارات التخطيطية.

على تصميم المجتمع لسنوات عديدة. يبدو أنّ لسيرورة الإصلاحات جوانب إيجابية عدّة، ولو بالنسبة لجزء صغير من السكّان فقط. تنقل هذه السيرورة الأملاك والقوّة التخطيطية والإدارية من أيدي جماهيرية إلى أيدي خاصّة، وتحرّر بهذه الطريقة جزءاً كبيراً من السيرورة التخطيطية من القيود البيروقراطية المتشعبة، ولديها أيضاً القدرة على تسريع سيرورة التطوير. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتيح استمرار الحراك الاجتماعي لأصحاب العقارات من خلال شراء مساكن في أحياء جديدة ومرموقة أكثر. في الإطار الحالي الذي يتضمّن أيضاً مجالي الحكم ولجان القبول، تقوي هذه السيرورة القطاع القروي أيضاً من خلال عملية تخطيط وتسويق التوسيع. نظرياً، بإمكان الخصخصة أن تحدّ من التمييز على خلفية عرقية، حيث أنّه من المفترض أن يكون لدى الرأسمالية «عمى ألوان». هذا، على سبيل المثال، أحد أسباب عدم انضمام مؤسسات المجتمع المدني العربي

والفجوات؟ كيف أثّرت على العلاقات العرقية-الطبقية في البلاد؟ ما هي الموارد التي تمّ تحويلها خلال سيرورة التخطيط والتطوير من الدولة لمواطنيها، ومن مجموعة لمجموعة؟ لن نتمكّن من خلال هذا المقال القصير التطرّق إلى تحليلات مفصّلة، ولكننا سنرسم صورة عامّة. من المهم أن نذكر أنّنا لا نفترض وجود صلة مباشرة وحصريّة بين الأنظمة الحيّزية وبين التغيير في الفجوات والتوترات بين المجموعات السكانية. هناك عوامل تدخّل أخرى قويّة إلى حدّ كبير، وعلى رأسها الصراع اليهودي-الفالسطيني، والسياسة الاقتصادية التي تشمل نسب فائدة منخفضة، وتوجيه الاستثمارات في السوق، والتغييرات الديمغرافية والسياسية على المستويين: المناطقي والحضري. على الرغم من ذلك، لا شك أنّ أنماط ملكية واستخدام وتخصيص وتطوير الأراضي والمسكن قد لعبت دوراً مهماً في خلق الفجوات. بالإضافة إلى ذلك، فهذا مجال يتمنّع به رجال التخطيط بتأثير مهني كبير، وباستطاعتهم التأثير



بموازاة الإصلاحات، استمرّت سيرورة تقليص الإسكان الشعبي: في حين أنّه تمّ بناء مبانٍ إسكانية شعبية على نطاق واسع في العقد الأوّل بعد قيام الدولة، طرأ انخفاض مستمرّ منذ الثمانينيات في عدد الشقق السكنية التي بنيت، وفي جودة السكن القائم.

البلدات العربية التي كانت عالقة على مدى سنوات طويلة في دهاليز التخطيط التقليدية. هذا يؤثّر على قدرة النظام العام على العمل من أجل القطاعات المستضعفة، في حال تمّ تعريف هذا العمل على أنّه هدف مرغوب به، بنظرة عامّة، نرى بوضوح أنّه في عقد الإصلاحات، كبرت إلى حدّ كبير الفجوات في الحيز والمجتمع، وأنّ انعدام المساواة قد كبر أيضاً على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي طرأ في السنوات الأخيرة، وذلك، بالأساس، بسبب رفع الحد الأدنى للأجور ومخصّصات التأمين الوطني بشكل كبير. على الرغم من هذا التصويب، فإنّ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠١٧ ما زالت الأعلى من بين دول الـ OECD (دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠١٨؛ مركز أدفا، ٢٠١٧).

من المهمّ أن نتذكّر أنّ الفجوات في الدخل تزداد إذا حسبنا في البيانات أيضاً الفلسطينيين والعامل الأجانب الذين ينتمون إلى الحيز الاقتصادي الإسرائيلي. بحسب بيانات البنك العالمي، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين ٤,٨٨٠ دولاراً أميركياً في الضفة الغربية (ونصف هذا المبلغ في غزة)، بينما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي في إسرائيل ٣٨,٤١٣ دولاراً أميركياً—أي، تباين ١:١٠ (البنك العالمي، ٢٠١٨). تحليل بديل لكل «حيز الشيكال» الذي تسيطر عليه إسرائيل يوضعها في مرتبة أكثر دول فيها لامساواة من بين دول الـ OECD. يجب التذكير أنّ هذه الفجوات ليست بين دول متجاورة، وإنّما داخل الحيز الاقتصادي والبلدي نفسه، حيث توجد حقوق اقتصادية وإمكانيات حراك مختلفة بنيويّاً للإسرائيليين والفلسطينيين. السياسة الحيزية هنا مهمّة أيضاً لأنها أدت إلى إنشاء مئات البلدات اليهودية في الضفة الغربية (يشمل القدس الفلسطينية) يعيش بها حوالي ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، وتنتشر بين البلدات الفلسطينية من جنوب الضفة وحتى شمالها. يؤدّي هذا الانتشار إلى تماس بصري واقتصادي يومي بين المجموعتين السكانيّتين، ممّا يبرز بقوة العلاقة المباشرة بين السكن والفجوات. يترجم رسم رقم ٢ انعدام المساواة إلى مفاهيم عرقية، ويشير إلى وجود فجوات

إلى استئناف المنظّمات الاجتماعيّة لمحكمة العدل العليا ضد خصخصة أراضي الدولة (فلمان ومينسكي، ٢٠١٥). على الرغم من ذلك، سرعان ما تبين للمجتمع الفلسطيني أيضاً أنّ سيرورة الخصخصة لا تغيّر أنماط تخصيص ما تبقى من أراضي إسرائيل، والتي استمرّت في التمييز ضد طرفي الخط الأخضر. حتّى في الحالات التي يتم من خلالها تسويق الأرض في مناقصة تبدو ظاهرياً أنّها مفتوحة، تكون هناك عراقيل كبيرة تمنع الجمهور العربي من شراء أو استئجار أملاك في بلدات يهودية (خوري، ٢٠١٣). يشمل ذلك إلغاء مناقصات لقسائم قد ربحها عرب، وخلق جو عام ضد دخول العرب، ونقصان كامل تقريباً لخدمات التعليم والثقافة العربية. إن تصريح البلدية الجديدة في العفولة حول «الالتزام بالحفاظ على الطابع اليهودي للمدينة»، وإغلاق بلدية بئر السبع للنادي اليهودي-العربي الوحيد في المدينة في عام ٢٠١٨، هما مثالان بارزان من الفترة الأخيرة للقوى التي تنادي بالفصل في المساحات التي تمّت خصصتها أيضاً.

في الوقت نفسه، لا تحلّ عمليّة التأكّص هاشية المناطق البعيدة عن المركز الاجتماعي، وذلك بسبب ميول سيرورات السوق المحافظة إلى الاستثمار في مناطق «مضمونة»، وبهذه الطريقة ترجح كفة غلاء الأسعار في هذه المناطق. كذلك، تستنسخ سيرورة التأكّص هاشية البلدات العربية-الفلسطينية في طرفي الخط الأخضر، والتمييز ضدها، حيث تعتبر عمليّة الخصخصة في هذه المناطق غير ذات صلة تقريباً، وجزء كبير من الأراضي في هذه المناطق بملكية خاصة وعربية أصلاً. على العكس، تؤدّي عمليّة الخصخصة إلى تحويل موارد جماهيرية (الأرض، التخطيط) من ملكية عامّة إلى ملكية خاصة، وخصوصاً عند المجموعات السكانية اليهودية، ممّا يؤدّي إلى توسيع الفجوات الكبيرة أصلاً بين اليهود والفلسطينيين في حيز التخطيط الإسرائيلي. مع ذلك، فإنّ سيرورة الإصلاحات ليست أحادية البعد. على سبيل المثال، أدّى إنشاء اللجان القطرية لتخطيط وبناء مناطق ذات أفضلية للإسكان إلى المصادقة بشكل واسع على مخططات

من المهم أن نذكر أننا لا نفترض وجود صلة مباشرة وحصرية بين الأنظمة الحيزية وبين التغيير في الفجوات والتوترات بين المجموعات السكانية. هناك عوامل تدخل أخرى قوية إلى حد كبير، وعلى رأسها الصراع اليهودي-الفلسطيني، والسياسة الاقتصادية التي تشمل نسب فائدة منخفضة، وتوجيه الاستثمارات في السوق، والتغيرات الديمغرافية والسياسية على المستويين؛ المناطقي والحضري.

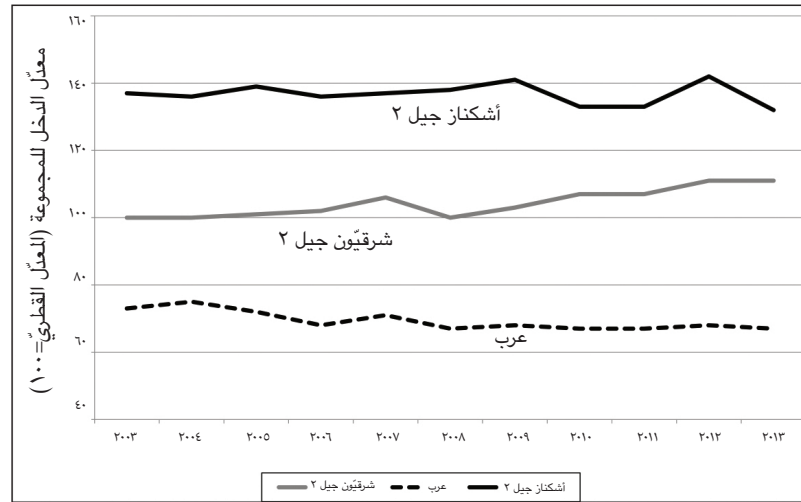
يساعدان على فهم كيف ساهمت سياسة التأخض الحيزية في توسيع الفجوات بشكل كبير. أولاً، وكما يظهر رسم رقم ٣، طرأ منذ الإصلاحات ارتفاع حاد على أسعار السكن في البلاد- في البعدين الأساسيين- الملكية والإيجار. هذا على الرغم من التغيير الطفيف في معدل الأجور وارتفاع أكثر اعتدالاً في مؤشر الأسعار للمستهلك. تظهر الأبحاث أن العشرية، وحتى المؤيعة العليا هي التي تمتعت من القيمة المضافة التي تراكمت عقب النمو الاقتصادي، في حين أن عبء الإنفاق على السكن للإسرائيليين المتوسط قد ارتفع خلال تلك السنوات بشكل كبير مقارنة مع قدرته على الدفع. من الواضح أن هذه السيورة تضر بشكل كبير بالطبقات المستضعفة في المجتمع، وتبعدها عن حقها في أن تكون لهم مدينة (أدفا، ٢٠١٧).

ثانياً، وكما يظهر رسم رقم ٤، يميز ارتفاع أسعار البيوت من ناحية جغرافية، حيث أنه يحدث على خلفية مقسمة من

بنوية بين أجر الأشكناز والشرقيين (اثنانما جيل ثان في البلاد) مقابل المجموعة السكانية العربية في إسرائيل. تشير المعطيات إلى تعميق الفجوة الكبيرة أصلاً بين اليهود والعرب، والتي تنبع من الفصل والاستثمار الانتقائي لموارد تطوير الدولة. بالمقابل، تشير المعطيات إلى تقليص الفجوة إلى حد ما بين دخل الأشكناز الشرقيين من الجيل الثاني. على ما يبدو أن هذا نتيجة الحراك الاجتماعي للشرقيين في المدن الكبيرة كما وُصف أعلاه. ترتبط هاتان السيورتان بشكل مباشر بديناميكية النظام الحيزي.

ولكن، اللامساواة في مستوى الدخل هي جانب واحد من الصورة فقط. كما أظهرت مؤخرًا الكتابات الثورية لخبير الاقتصاد الفرنسي توماس بيكيتي (Piketty, 2014)، فإن توزيع الأملاك هي عملية ذات أهمية أكبر بالنسبة للفجوات الاجتماعية، وترتبط مباشرة مع سياسة الأراضي. من الصعب الحصول على بيانات عن الأملاك، ولكن التحليلين المقدمين هنا

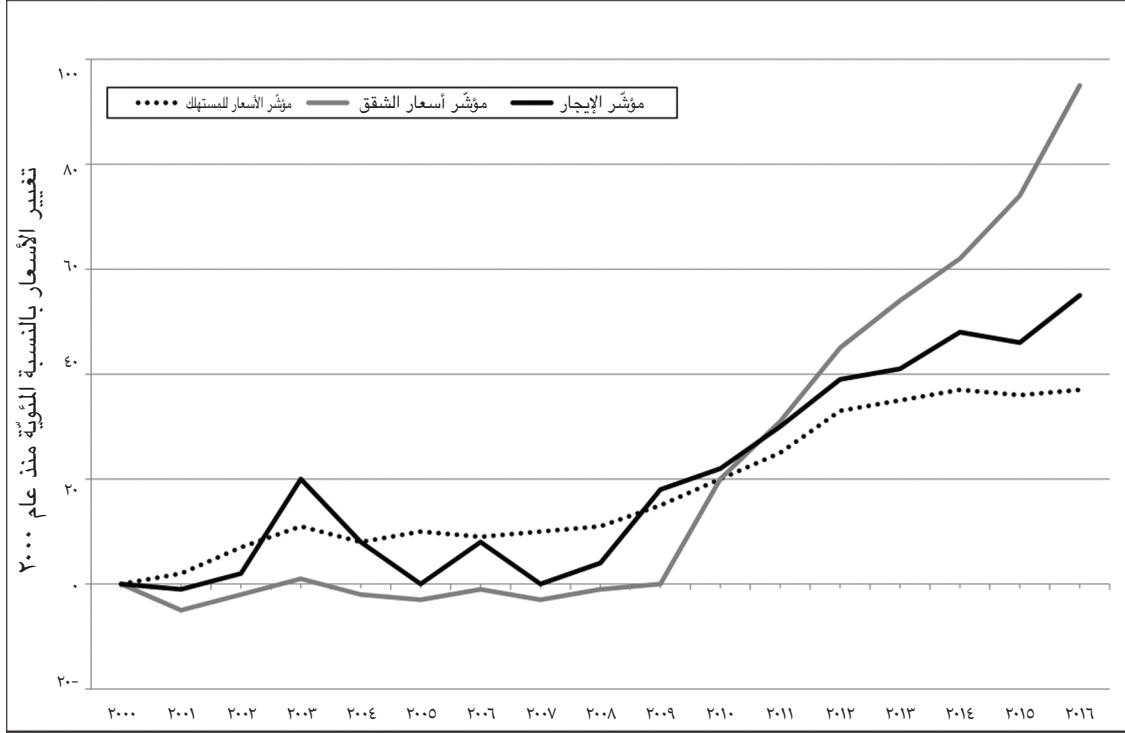
رسم رقم ٢: اللامساواة على مر الوقت بين مجموعات الشرقيين والأشكناز والعرب



المصدر: مركز أدفا، صورة وضع اجتماعية، ٢٠١٥

ما تبين للمجتمع الفلسطيني أيضاً أن سيرورة الخصخصة لا تغير أنماط تخصيص ما تبقى من أراضي إسرائيل، والتي استمرت في التمييز ضد طرفي الخط الأخضر. حتى في الحالات التي يتم من خلالها تسويق الأرض في مناقصة تبدو ظاهرياً أنها مفتوحة، تكون هناك عراقيل كبيرة تمنع الجمهور العربي من شراء أو استئجار أملاك في بلدات يهودية.

رسم رقم ٣: أسعار الشقق والإيجار في إسرائيل مقابل مؤشر الأسعار للمستهلك، ٢٠٠٠-٢٠١٦



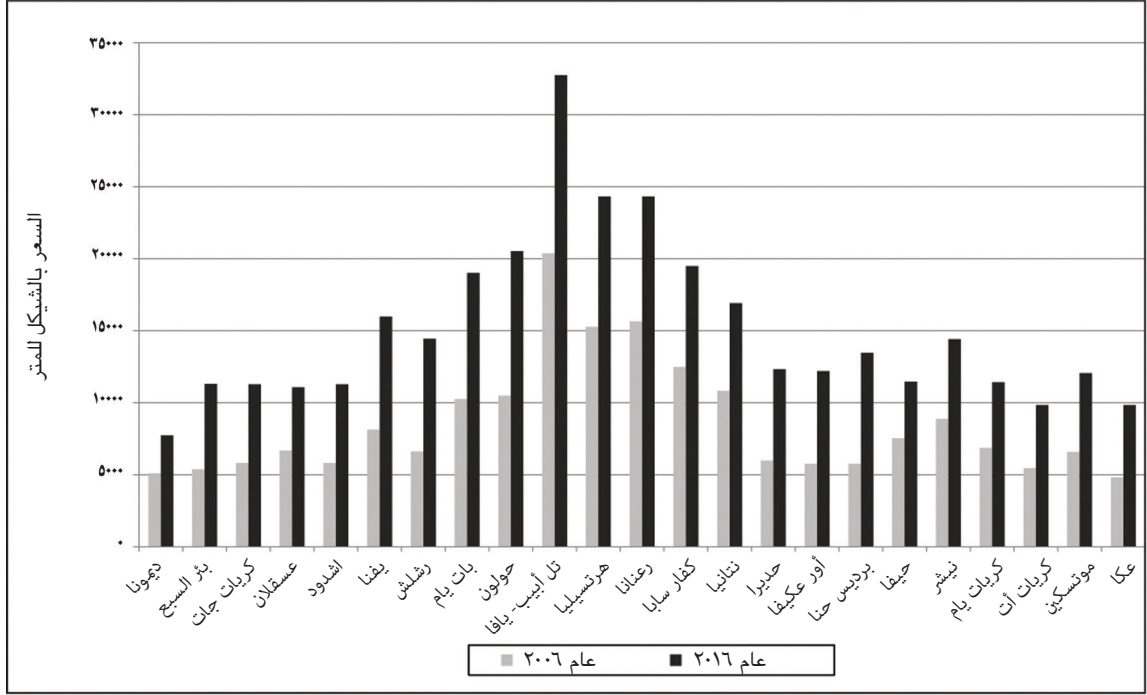
المصدر: مركز أديفا، صورة وضع اجتماعية، ٢٠١٥

بالإضافة إلى ذلك، تضر هذه السيرورة بصورة كبيرة بمجموعتين سكانيّتين إضافيّتين، حيث عادةً ما تبقى هاتان المجموعتان خارج النقاش التخطيطي، وهم المستأجرون والشباب، الذين سدّ الطريق أمامهم لدخول سوق الأملاك. على سبيل المثال، في عام ١٩٧١ اقتضى شراء شقة متوسطة في إسرائيل ٥٠ راتباً متوسطاً، ولكنّ في عام ٢٠١٧ اقتضى ذلك ١٥٣ راتباً. في الوقت نفسه، اقتضى الأمر نفسه ٧٤ راتباً في ألمانيا و٧٦ راتباً في فرنسا. على الرغم من توقّف ارتفاع الأسعار في عام ٢٠١٨ لأول مرة منذ عشر سنوات، إلا أنّ الضرر الذي تسبّب به لمئات آلاف العائلات الشابة المحرومة من السكن والمهاجرين ولسكان بلدات الضواحي ما زال كبيراً ومستمرّاً. نذكر أيضاً أن السوق منقسم من ناحية عرقية، وغلاء أسعار الإسكان في

الناحية العرقية والطبقية. يظهر الرسم بشكل واضح أنّ الأسعار قد ارتفعت إلى حدّ كبير في المناطق التي «يُفضّلها» الرأسمال والطبقات العليا، وبذلك توسّعت كثيراً الفجوات ما بين المركز والضواحي، وبين الأحياء المختلفة داخل المركز والضواحي. إن كانت الفجوة في عام ٢٠٠٧ بين سعر المتر المربع في الضواحي الشماليّة والجنوبيّة وبين تل أبيب هي ١٣,٠٠٠ شيكل، فقد نمت هذه الفجوة بعد مرور عقد لتصل إلى ٢٠,٠٠٠ شيكل. هذا يعني أنّه خلال عصر الإصلاحات فقط ارتفعت الفجوة في أسعار السكن بنسبة ٣٥٪. يبرز هذا البعد بصورة أكبر على ضوء انخفاض طفيف في اللامساواة التي تعتمد على الأجر؛ ويكلمات أخرى- حتى عندما تنخفض فجوات الدخل، ترتفع فجوات الأملاك بين المجموعات المختلفة.

في عام ١٩٧١ اقتضى شراء شقة متوسطة في إسرائيل ٥٠ راتباً متوسطاً، ولكن في عام ٢٠١٧ اقتضى ذلك ١٥٣ راتباً. في الوقت نفسه، اقتضى الأمر نفسه ٧٤ راتباً في ألمانيا و٧٦ راتباً في فرنسا.

رسم رقم ٤: أسعار الشقق في المركز وفي البلديات البعيدة: ٢٠٠٧ مقابل ٢٠١٦



المصدر: مصلحة الضرائب في إسرائيل وتحليلات معهد أهارون (٢٠١٧)

نمطية أنواع التآخضة، لنوضح كيف أن توجهات الخصخصة والتأميم التي تتطور بوتيرة وبفترات مختلفة، والتي تتعزز في عصر الإصلاحات، تنشئ أشكالاً مختلفة للتآخضة تؤثر بطرق مختلفة على الحيز والمجتمع. تتيح النمطية قراءة مركبة للواقع الحيزي في إسرائيل/فلسطين، واقع لا يمكننا تقليصه لمنطق منفرد من «الخصخصة» أو «التأميم». تهدف هذه الخطوة للمساهمة في النقاش المفاهيمي حول سياسة التخطيط الآتية، وفي إنشاء قاموس جديد لفهم التغيير الحيزي وتأثيراته المجتمعية على المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر. يتمحور النقاش الذي سنقدمه بين قطبي التأميم والخصخصة وما بينهما.

تأميم شامل: في حين أن أذرع الدولة تدفع إصلاحات الخصخصة بقوة، على سبيل المثال إصلاح التخطيط وإصلاح ملكية الأراضي، إلا أن سيرورة تأميم الأراضي تستمر في مناطق واسعة: في النقب والضفة الغربية وغور الأردن والقدس. هذا على

أراضي الدولة المخصصة يؤثر على السكان اليهود بالأساس. إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأسعار في البلديات العربية على طرفي الخط الأخضر، ولكنه ينبع بالأساس من النقص الشديد في الأراضي، ومن سوق غير مرن ويعاني من مستوى قابلية منخفضة لتجارة الأراضي (ناصر، ٢٠١٦؛ خميسي، ٢٠١٥). يتأثر هذا الارتفاع بشكل مباشر من أنماط خصخصة أراضي الدولة التي تميز بشكل منهجي ضد الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر.

أنواع التآخضة في الحيز

إذاً، رأينا أن الطريقة التي تدمج من خلالها سيرورات التأميم والخصخصة «تنسل» الحيز المخطط في إسرائيل، وتوسع الفجوات التي تعتمد على مكان السكن. كي يتجاوز النقاش السيرورات العامة، سنقدم في هذا القسم من المقال، باختصار،

في حين أن أذرع الدولة تدفع إصلاحات الخصخصة بقوة، على سبيل المثال إصلاح التخطيط وإصلاح ملكية الأراضي، إلا أن سيرورة تأميم الأراضي تستمر في مناطق واسعة: في النقب والضفة الغربية وغور الأردن والقدس. هذا على الرغم من أن ٩٢٪ من أراضي إسرائيل داخل الخط الأخضر بملكية وطنية، بالإضافة إلى حوالي نصف مساحة الضفة الغربية—وهي أعلى نسبة في العالم غير الشيوعي

وانتهت بدعم الدولة وتخصيص الميزانيات لها والمصادقة عليها تخطيطياً بأثر رجعي. الأمثلة البارزة على ذلك: عشرات البؤر الاستيطانية في منطقة الضفة الغربية، عشرات المزارع الفردية في النقب، وأيضاً مستوطنات نواة توراتية في قلب الأحياء العربية. في معظم الأحيان، وفي المرحلة الثانية، عندما تصبح «حقائق على أرض الواقع»، تحظى هذه المبادرات بالميزانيات والحراسة وسن القوانين بشكل ينظم وجودها بأثر رجعي. بالمقابل، عندما يدور الحديث عن «مساحات رمادية» عربية—فلسطينية، تمتنع الدولة عن «تبييض» هذه المساحات في معظم الأحيان، وتبقيها بوضعية «مؤقتة» يجب تنظيمها لاحقاً. ولكن، يحدث التأميم الذي تم خصصته أيضاً في البلدات العربية، وخصوصاً في البلدات البدوية التي تم الاعتراف بها، ولكنها تضطر لأن تستأجر أراضيها من الدولة، وهي نفس الدولة التي صادرت منها أراضيها من خلال التلاعب القانوني (يفتاحيل وآخرون، ٢٠١٢).

تأميم يؤدي إلى الخصخصة: تقوم الدولة في السنوات الأخيرة باستخدام اتفاقيات وخطط مختلفة في محاولة منها لحل أزمة أسعار الإسكان. تشمل الترتيبات الأساسية التي تم تفصيلها في قسم ٤ (عصر الإصلاحات وتسريع التأخض) لجان الإسكان الوطنية واللجان القطرية لتخطيط وبناء مناطق ذات أفضلية للإسكان والاتفاقيات العليا للإسكان و«محير لامشتاكين» و«تاما ٢٨». أنشئت عدة ترتيبات من هذا القبيل استجابة لما عُرف كـ«أزمة الإسكان»، إن كان ذلك من خلال زيادة عرض الإسكان، أو من خلال تقديم المعونات الحكومية لشراء الأراضي. نحن نسمي ذلك «التأميم الذي يؤدي إلى الخصخصة» لأنه يستخدم آليات وطنية قوية تصادر الصلاحيات التخطيطية من المدن ومن المجموعات السكانية، وفي الوقت نفسه، تزيد من الأراضي الحكومية. ولكن هذا النمط من التأميم يؤدي، في نهاية المطاف، إلى الخصخصة، حيث أن تسويق السكن والتطوير يكون من خلال مبادرين مستقلين يفرضون سرعة التطوير (وبهذا الشكل أيضاً يفرضون مستوى الأسعار)، ويجنون أيضاً

الريغ من أن ٩٢٪ من أراضي إسرائيل داخل الخط الأخضر بملكية وطنية، بالإضافة إلى حوالي نصف مساحة الضفة الغربية—وهي أعلى نسبة في العالم غير الشيوعي (Hananel، 2013). تتبّع الدولة في النقب سياسة استملاك الأراضي التي تملكها القبائل البدوية تقليدياً، وبالموازاة تقوم بتقديم «دعاوى مضادة» للدعاوى التي قدمها البدو في السبعينيات، ولم يتم البتّ فيها بمسار قضائي منظم. في الوقت نفسه، سجّلت الدولة أراض «ميتة» باسمها (أنظروا يفتاحيل، كيدار وأمارة، ٢٠١٢). في الضفة الغربية، تصادر الدولة الأراضي باستخدامها قوانين «المحلل»، وهو مصطلح قانوني يعود إلى قوانين الأراضي في الامبراطورية العثمانية، ويعني استخدام غير لائق بالأراضي الأميرية (المشاع)—وهي أرض يفترض أنها بملكية الحكومة. تُبنى معسكرات الجيش ويتم تحديد مساحات واسعة للتدريب، وتُبنى بُنى تحتية وطنية في أحيان كثيرة كآليات لتأميم مساحات يدعي البدو أنها بملكيّتهم، أو مساحات كانت مفتوحة في السابق لاستخدام الجمهور. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم آلية توسيع الحميات الطبيعية كأداة لتأميم الأراضي في مناطق معينة، ليس فقط لاعتبارات بيئية، وإنما لاعتبارات سياسية تسعى إلى ضمان مساحات متواصلة لليهود فقط (بتسيلم، ٢٠١٢). تثبت هذه الخطوات المستمرة أن آليات التأميم ما زالت متبّعة حتى في عصر الخصخصة، وأن أقساماً من إصلاح التخطيط، مثل إنشاء لجان الإسكان الوطنية واللجان القطرية لتخطيط وبناء مناطق ذات أفضلية للإسكان وتطبيق الاتفاقيات العليا للإسكان هي عملياً ممارسات تأميم حقوق التخطيط من المستوى المحلي للمستوى القطري، على الرغم من الخطاب المتبع للخصخصة: نجاعة وشراكة خاصة—جماهيرية.

التأميم الذي تم خصصته: يصف هذا التصنيف حالة انتقال «المساحات الرمادية»، التي تمت خصصتها «على أرض الواقع»، عملية «تبييض»، ونقلها قانونياً للملكية واستخدام اليهود بشكل عام. بدأت هذه العملية بمبادرات أنظمة عرقية إثنوقراطية لأفراد ومجموعات (غالباً بموافقة صامتة من قبل المؤسسة)،

استخدام العنف هو جزء لا يتجزأ من سيرورة التأميم، وخصوصاً ضد الأقليات. تمّ تأميم عمليّة التخطيط في معظم البلدات العربيّة-الفلسطينيّة في جانبي الخطّ الأخضر من قبل الدولة اليهوديّة، وفُرضت على المجتمع المحليّ، ممّا أدّى إلى احتكاكات وتدمير متكرّر.

معظم البلدات العربيّة-الفلسطينيّة في جانبي الخطّ الأخضر من قبل الدولة اليهوديّة، وفُرضت على المجتمع المحليّ، ممّا أدّى إلى احتكاكات وتدمير متكرّر. في عدّة أحيان، تركّز الدولة من خلال هذه العمليّة على تدمير مقصود لمجتمعات محليةّة، وخصوصاً البدويّة منها، كما هو الحال في خان الأحمر وأمّ الحيران، والتي كان من المخطّط هدمها كلياً ونقلها قسرياً لمدينة محاذية. وصلت ذروة التأميم المدمّر في عام ٢٠١٧، حيث هدمت الدولة حوالي ٢,٢٠٠ مبنى بدويّ في النقب، وحوالي ٤٣٠ مبنى فلسطينيا في منطقة «ج» (C). من الصحيح أنّه تمّ بناء هذه المباني دون تصريح، ولكنّ، وفي عدّة حالات، لم تتحّ الدولة إمكانيّة استصدار مخطّطات لهذه البلدات. بالمقابل، تمّ هدم عدد قليل جداً من المباني في المجتمع اليهوديّ في الفترة نفسها، يصل عددها إلى حوالي عشرين مبنى فقط. يشير بحث شامل إلى أنّه منذ عام ١٩٦٧ هدمت الدولة حوالي ٤٨,٠٠٠ بيت فلسطيني في المناطق المحتلّة، وأيضاً حوالي ٦,٠٠٠ داخل الخطّ الأخضر، وذلك من خلال تطبيق سياسة مستمرة من التأميم المدمّر (ICHAD, 2018). تبرز هذه الأعداد الهائلة الأبعاد المدمّرة والمستمرّة لتأميم حقوق التخطيط في المساحات العربيّة-الفلسطينيّة.

معظم الأرباح. بكلمات أخرى، لا نتحدّث هنا عن تأميم كلاسيكيّ لسوق الإسكان، حيث تلعب الدولة دوراً رئيسياً في تحديد هذه الترتيبات، وفي تقديم المعونات الحكوميّة لشراء الأراضي وفي الترتيبات القضائيّة وفي تسويق الأراضي. تصادف هذه الترتيبات صعوبات تنفيذيّة كثيرة، ولها نسبة تنفيذ منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى توجّه أسهم النقد تجاه الثمن الاجتماعيّ والبيئيّ التي قد تجببه، في لواء الجنوب، على سبيل المثال، يتمّ استخدام الاتفاقيّات العليا من أجل تقليل الكثافة في الخطّة القائمة لحيّ مستقبليّ، ولتقليل عدّة آلاف وحدات مخطّط لها. تواجه مخطّطات اللجان القطريّة لتخطيط وبناء مناطق ذات أفضليّة للإسكان والاتفاقيّات العليا للإسكان أيضاً انتقاداً مهنيّاً شديداً حول جودة التخطيط المقترح وغياب إشراك الجمهور. يضرّ هذا الفشل، بطبيعة الحال، ببلدات الضواحي بالأساس، وبذلك يرسّخ الفجوات. ادّعى بنك إسرائيل مؤخّراً أنّ برنامج «محيّر لامشتاكن» يزيد من اللامساواة في الدولة ويمنع الحراك الاجتماعيّ (ميلينسكي، ٢٠١٨).

تأميم مدمّر: استخدام العنف هو جزء لا يتجزأ من سيرورة التأميم، وخصوصاً ضدّ الأقليات. تمّ تأميم عمليّة التخطيط في



وخوفيريو، ٢٠٠٩).

الخصخصة المأمّنة: هذا النوع شائع في توسيع مئات الكيبوتسات والقرى اليهودية، حيث تخصص أراض زراعية عامة لمشتريين من القطاع الخاص. ولكن، يرافق هذا النوع من الخصخصة نظام لجان القبول الذي يضمن دائماً، تقريباً، أن تكون هوية المشتريين يهودية. بهذه الطريقة، يتم تحديد الخصخصة للحيز الذي تم تأمينه.

نظرة عامة ونظرة مغايرة

يتسم التطور الاجتماعي في البلاد بالارتباط الوثيق بين السكن والفجوات وبين التأميم والخصخصة. أظهرنا أنه لا يمكن تحليل عصر الخصخصة الحالي دون أن نفهم أنه منسوج بممارسات الكولونيالية والتأميم المتنوعة، إن كان ذلك في الماضي أو في الحاضر، وعلى ما يبدو في المستقبل أيضاً. تشير سيرورة التأخضعة التي في مركز التحليل إلى وجود أنواع منطق مختلفة تسري في الوقت نفسه عند تصميم الحيز، يتم نسجها في داخل النظام الحيزي، من خلال سلسلة تقييدات وفصل تتيح لمشروع تهويد المساحات الفلسطينية والمساحات الأخرى أن يستمر، وذلك من خلال خصخصة وتجزير أجزاء منها. بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نفهم العلاقة الديناميكية بين الإسكان والفجوات التي تنتج بسبب السياسات الحيزية الإسرائيلية ما بين الأردن والبحر. أبعاد التأخضعة كبيرة. يظهر رسم رقم ٥ «بحركة فرشاة كبيرة» التغييرات التي حصلت في العقدين الأخيرين. يشير التحليل بوضوح إلى عدد صغير من المجموعات التي تحسن من وضعها، وخصوصاً اليهود أصحاب الأملاك والأراضي في مدن المركز والبلدات القروية، وعدد أكبر من المجموعات التي «يسوء وضعها» بسبب إبعادها عن الحقوق المكانية، وشملها أحياناً في «المساحات الرمادية» بشكل مؤقت دون أي حقوق.

جانب مهم، وخصوصاً لقرء هذا العدد، هو الدور المركزي للتخطيط ولـ«مهنيي الحيز» (المخطّطون، المعمارون، خبراء الجغرافيا، المهندسون)، الذي يُعتبرون لاعبين مركزيين في السيرورات التي وصفناها هنا. يشير التحليل أعلاه إلى أن تأثيرهم المهني قد أدى إلى (أو على الأقل لم يمنع) تعميق الفجوات والتوترات في أجزاء كبيرة من الحيز والمجتمع، وذلك من خلال سلب واستغلال المجموعات الهامشية. في هذا السياق، من الجدير ذكره أن الأهداف الاجتماعية تغيب عن

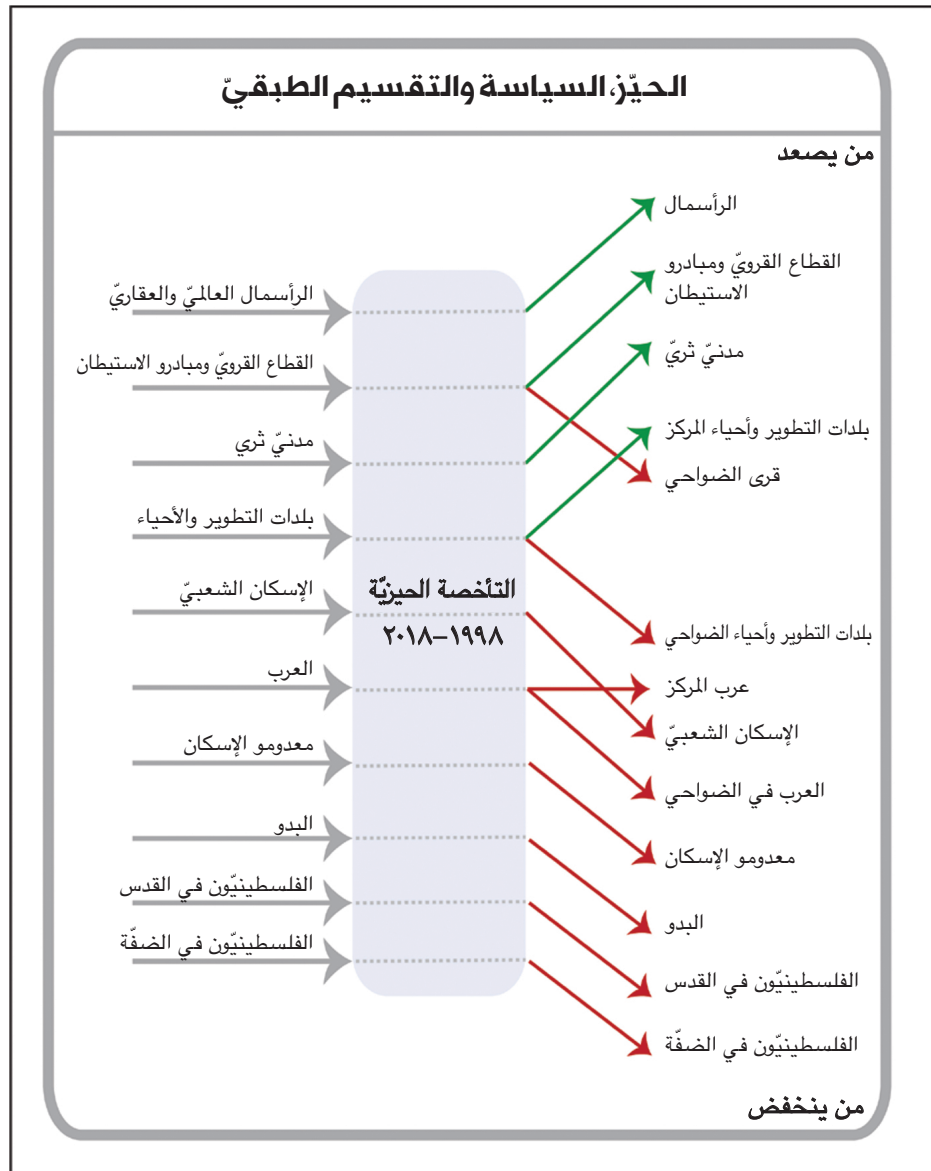
خصخصة شاملة: في إسرائيل، كما في سائر مناطق العالم، يتم التعبير عن ديناميكيات الخصخصة بشكل مركزي في مجال السكن والأراضي. مع ذلك، وعلى الرغم من أن الهدف المُعلن عنه لإصلاح الأراضي والتخطيط في عام ٢٠٠٩ كان تخفيض أسعار الأراضي والسكن وزيادة نمو السوق (والتي تشمل عملية خصخصة عميقة)، استمرت أسعار السكن في إسرائيل بالازدياد بسرعة جنونية كما هو معروف. أدت هذه الديناميكية إلى أزمة عميقة (والمسماة «أزمة الإسكان»، ولكنها عملياً أزمة أسعار، أي، لا يوجد نقص في الإسكان، وإنما بالإسكان ميسور التكلفة)، حيث تصبح شروط الحصول على هذا الإسكان أصعب من سنة لأخرى (إكشطين وكوغوط، ٢٠١٧). بموازاة خصخصة الأراضي وطرق التطوير، تمت خصخصة معظم سوق الإيجار أيضاً كما ذكر سابقاً (والذي كان معظمه بملكية خاصة أصلاً)، وذلك على أثر النقص في تجديد الإسكان الشعبي (Friedman & Rosen, 2018). حتى محاولات فرض الإيجار لفترة طويلة تحت إشراف عام بنسب كبيرة كما هو الحال في معظم دول العالم قد باءت بالفشل. على أثر ذلك، بقي ملايين المستأجرين معدومي الحماية أمام أصحاب الأملاك. في قطاع التخطيط، فشلت محاولة سن قانون تخطيط وبناء جديد، ولكن التعديل رقم ١٠١ قد ساهم في توجيه لامركزية النظام. تنعكس توجهات الخصخصة في التخطيط العيني الذي يميل نحو المشاريع، وفي خصخصة الموارد الطبيعية لصالح تطوير العقارات والسياحة، مثل قرية الترفيه المخطط لها على شاطئ الزيب، والفندق في وادي «ساسغون» في غور الأردن.

الخصخصة الاستملاكية: يتعلّق هذا التصنيف بخصخصة أملاك الغائبين الفلسطينيين، والتي يتم تنفيذها في السنوات الأخيرة برعاية الدولة. يُدير الوصي العام لأملاك الغائبين هذه الأملاك، ويسكن في جزء كبير منها اليوم سكان بإيجار محمي يمنحهم الامتيازات ولكن يفرض عليهم أيضاً التقييدات. أعلنت سلطة أراضي إسرائيل (في صيغتها السابقة) منذ بداية تنفيذ الإصلاح عن مناقصات لبيع أملاك في مدن مختلفة، مثل يافا وحيفا واللد وعكا. في ظاهر الأمر، يبدو أن هذه الخطوة هي لصالح السكان المحليين الذين يتمتعون بأولوية الشراء، وحتى يحصلون على تخفيض. ولكن، وعلى أرض الواقع، تباع هذه الأملاك بأسعار مشابهة لأسعار السوق العام، وليس بإمكان معظم السكان شراء الشقة التي يعيشون بها. بيع أملاك الغائبين تبعد بُنيوياً الأملاك عن أصحابها الفلسطينيين، وتصبح بهذا إلى خصخصة استملاكية (أنظروا فالرشطين

الأغلبية الساحقة من القوانين ووثائق السياسات التخطيطية في إسرائيل، بما في ذلك المخططات الهيكلية والإسكان والأرض. بدون التنبيه بشأن القيم المتعلقة بالحقوق الأساسية للسكن اللائق والاندماج والمساواة والعدالة الحيئية، وتطبيقها في الثقافة التخطيطية في إسرائيل، من الأرجح أن تستمر عملية التأخض بتنسيل المجتمع، وبتعميق الفجوات التي تعتمد على السكن، وذلك بقيادة المخططين ومصادقتهم الإشكالية.

أخيراً، من المهم أخذ نظرة مختلفة أيضاً. كما يعلم معظم المخططين، يمكن التخطيط بطريقة أخرى أيضاً. لا داعي لأن نفوس في التفاصيل، ولكن هناك إمكانيات متاحة كثيرة لتقليص الفجوات ولتخفيف النزاعات المتعلقة بالحيز. تقدّم مفاهيم مختلفة لـ«المدينة العادلة» آليات لتصويب المظالم، ولتخطيط أكثر عدلاً ومساواة. لا شك أن تصويب الوضع القائم بحاجة لحماية قوية لمجموعات الأقلية، وخصوصاً الأصلانية منها، والتي تفتقر إلى أي مصدر قوة في النظام القائم،

رسم رقم ٥: التأخض- التأثيرات الاجتماعية-العرقية



ملاحظات: سهم أحمر- تحسين مكانة المجموعة؛ سهم أخضر- الضرر بمكانة المجموعة. المصدر: المؤلفون

وتقليص الفجوات بين الطبقات العرقية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت مجموعة من المنظمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة أنه يمكن تصميم حيزٍ عادل يتم من خلاله تخفيف وإضعاف الفجوات والفصل بين المجموعات، وتتم خصخصة الموارد الحيزية (الأرض والتخطيط والتطوير) بناءً على الاحتياجات، وليس بناءً على الهوية أو القدرة على الدفع (أنظروا يفتاحيل ومندلباوم، ٢٠١٥). ليس هذا المكان المناسب لتفصيل الإمكانيات العديدة للتخطيط العادل والدائم، عدا عن المقولة الواضحة بأنه مقابل كل جانب مظلم للتخطيط القائم يوجد جانب مضيء أيضاً. مع أخذ التراث المهني والأيدولوجي لمهنة التخطيط الحضري بعين الاعتبار، على رابطة المخططين قيادة خطوة قطرية مهنية-اجتماعية لتصويب القصور والعيوب التي كُشف عنها أعلاه، من أجل أن تصبح التأخضعة عملية تصويب، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل.

عن العبرية

ترجمة: منى أبوبكر

إلى جانب تطبيق آليات تضمن المساواة والتمييز المصحح. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية لإدخال لاعبين جدد لا يهدفون إلى الربح، ولقيادة سيورورات تهدف إلى إيقاف التجير (de-commodification) لنظام الإسكان والأراضي، كما هو الحال في عدة أماكن في العالم، حيث يتم في بعض الأحيان بناء حوالي نصف الإسكان عن طريق مؤسسات جماهيرية، تتضمن حماية للسكان وإمكانيات عديدة للإيجار لفترات طويلة. هناك سلسلة من الترتيبات في الدول الديمقراطية التي تضمن أن تكون جهات جماهيرية (حكومية، بلدية، جماهيرية) مسؤولة عن توفير إسكان لائق. عادةً ما تؤدي خطوات من هذا القبيل إلى استقرار الأسعار وإلى تقليص الفجوات، وتتيح للأجيال الشابة إمكانية الحصول على إسكان لائق لفترة طويلة.

للتذكير، اتخذت في إسرائيل خطوة مشابهة في التسعينيات، وذلك من خلال بناء مكثف لاستيعاب موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً ومن أثيوبيا. على الرغم من الأزمة الحادة، أثرت هذه الخطوة على استقرار السوق

المصادر:

- مركز أدفا. (٢٠١٨). صورة وضع اجتماعية. تل أبيب، مركز أدفا للمساواة الاجتماعية. <https://adva.org/wp-content/uploads/2019/04/SocialReport2018.pdf>
- ناصر، ق. (٢٠١٦). أزمة السكن وهدم البيوت في المجتمع العربي في إسرائيل: العراقل الحالية وتوصيات للتغيير، مركز دراسات، حيفا.
- فايتلسون، ع. (٢٠٠٧). الخطاب التخطيطي غلب عقيدة الأرض، كركاع، ٦٢: ٥٤-٣٨.
- فيلك، د. ورام، أ. (٢٠٠٤). حكم الرأسمال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة. معهد فان لير في القدس ودار نشر هاكيبوتس همؤوحداد.
- فلدمان، ع. ومينسكي، م. (٢٠١٥). «ولن تُباع الأرض للأبد»: فحص دستورية إصلاح أراضي إسرائيل على ضوء قرار محكمة العدل العليا درور إسرائيل. نيفو.
- صفاديا، أ. ويفتاحتيل، أ. (٢٠٠٤). دولة، حيز ورأسمال: مهاجرون في إسرائيل وتقسيم طبقي اجتماعي-اقتصادي، في حكم الرأسمال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، فيلك، د. ورام، أ. (محررون)، ١٩٧-٢٢١. إصدار هاكيبوتس همؤوحداد/معهد فان لير بالقدس.
- Alfasi, N., & Ganan, E. (2015). Jerusalem of (foreign) gold: Entrepreneurship and pattern-driven policy in a historic city. *Urban Geography*, 36(2), 157-180.
- Margalit, T., & Alfasi, N. (2016). The undercurrents of entrepreneurial development: Impressions from a globalizing city. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 48(10), 1967-1987.
- Avni, N. (2018). Bridging equity? Washington, DC's new elevated park as a test case for just planning. *Urban Geography*, 1-18. <https://doi.org/10.1080/02723638.2018.1500252>
- Avni, N., & Yiftachel, O. (2014). The new divided city? Planning and 'gray space' between global north-west and south-east. In: *The Routledge Handbook on Cities of the Global South* (pp. 509-527). Routledge.
- Blander, A., Moser, S., & Avni, N. (2018). Religion-nationalism and 'soft boundaries': Urban gating in West Jerusalem and Tel Aviv. *Geoforum*, 96, 227-235.
- Blatman-Thomas, N., & Porter, L. (2019). Placing Property: Theorizing the Urban from Settler Colonial Cities. *International Journal of Urban and Regional Research*, 43(1), 30-45.
- Braier, M., & Yacobi, H. (2017). The planned, the unplanned and the hyper-planned: dwelling in contemporary Jerusalem. *Planning Theory & Practice*, 18(1), 109-124.
- Brenner, N., & Theodore, N. (Eds.). (2002). *Spaces of neoliberalism: urban re-structuring in Western Europe and North America*. United Kingdom: Blackwell.
- Carmon, N., & Fainstein, S. S. (Eds.). (2013). *Policy, planning, and people: Promoting justice in urban development*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Charney, I. (2017). A «supertanker» against bureaucracy in the wake of a housing crisis: Neoliberalizing planning in Netanyahu's Israel. *Antipode*, 49(5), 1223-1243.
- Charney, I., & Palgi, M. (2014). Interpreting the repopulation of rural communities: the case of private neighborhoods in
- إليمخ، ي. وليفين-إيشطايين، ن. (١٩٩٨). الهجرة والإسكان في إسرائيل: نظرة أخرى للأ-مساواة العرقية. ميغاموت، ٣٩(٣)، ٢٤٣-٢٦٩.
- إكشتايين، أ وكوفوط، ت. (٢٠١٧). إصلاحات وفشل في سوق الإسكان: ورقة سياساتية من قبل المؤتمر السنوي لمعهد أهارون، مسودة ملاحظات. معهد أهارون للسياسات الاقتصادية، المركز متعدد التخصصات هرتسليا.
- ألتزمان، أ (١٩٩٨). من سينطق بمجد أراضي إسرائيل: فحص مبررات استمرار الملكية الوطنية للأراضي، عيوني مشباط، ٣: ٥٣٥-٥٧٩.
- بن شطريت، غ. (٢٠٠٣). سياسة الإسكان في إسرائيل. http://taubcenter.org.il/wp-content/files_mf/h2003_housing_policy.pdf
- بلاطمان-توماس، ن (٢٠١٨). محليون، وليس سكانًا: وجود مختلط لمدينة يهودية في الجليل. سوسيوولوجيا يسرائيليت، ١٩(٢)، ٥٢-٧٣.
- بتسيلم. (٢٠١٢). تحت غطاء الشرعية: الإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربية، https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201203_under_the_guise_of_legality
- فالرشطايين، س. سيليرمان، أ وميشار، ن. (٢٠٠٩). أزمة الإسكان في المجتمع الفلسطيني في يافا: نهاية عصر الاستتجار المحمي في أملاك سلطة التطوير. بمكوم: مخططون من أجل حقوق التخطيط: التخنيون: مركز بحث المدينة والمنطقة.
- زنزوري، أ. وبين دايفد، أ. (٢٠١٧). تقرير دوري لنشاط اللجنة القطرية لتخطيط وبناء مناطق ذات أفضلية للإسكان (7:מתי) بمناسبة مرور ثلاث سنوات على سن قانون ال(7:מתי)، تقرير رقم ٣. شركة حماية الطبيعة، قسم الحفاظ على الطبيعة والبيئة.
- خماسي، ر. (٢٠٠٧). ما بين التقاليد والقوانين، تخطيط وإدارة الأراضي في البلدات العربية، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، القدس.
- خماسي، ر. (٢٠١٥). ما بين القيمة الاجتماعية والقيمة العقارية: القطاع السكني بين المواطنين العرب في إسرائيل، المركز اليهودي-العربي، جامعة حيفا.
- خوري، ر. (٢٠١٢). سياسة الأراضي والتخطيط في إسرائيل- لا يوجد مكان للعرب؟ المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. <https://www.idi.org.il/parliaments/4351/6549>
- يفتاحتيل، أ. (٢٠١٧). أبرتهايد زاحف؟ عن مسألة النظام في إسرائيل/فلسطين، هامرحاف هاتسيبوري، عدد ١٣: ١٣٩-١٦٩.
- يفتاحتيل، أ وكيدار، س. (٢٠٠٠). عن القوة والأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي. تيؤوريا فيبيكورييت ١٦: ٦٧-١٠٠.
- يفتاحتيل، أ، كيدار، س. وأمارة، أ. (٢٠١٢). إعادة النظر في قاعدة «النقب الميت»: حقوق الملكية في الحيز البدوي. مشباط فيممشال ١٤: ١٤٧-٧.
- يفتاحتيل، أ. ومندلباوم، ر. (٢٠١٥). من الجنوب سيأتي الجيد؟ مراجعة اجتماعية-تخطيطية ليئر السبع. تخنون، ١٢(١): ٦١-٨٠.
- كوهين، أ. وليون، ن. (٢٠٠٨). حول مسألة الطبقة-الوسطى-الشرقية في إسرائيل، ألبايم ٢٣، ٨٣-١٠١.
- كرمون، ن. (١٩٩٨). سياسة الإسكان في إسرائيل: السنوات الخمسين الأولى. مركز دراسة المدينة والمنطقة، حيفا: التخنيون.
- دائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٨). مسح الدخل والمصروفات، ٢٠١٧، القدس: دائرة الإحصاء المركزية.
- مونتريسكو، د. وفابيان، ر. (٢٠٠٢). «القصص الذهبي»: الاستطباق والعولمة في مشروع تل أندروميدا، يافا. تيؤوريا فيبيكورييت، ٢٣: ١٤١-١٧٨.
- ميلينسكي، غ. (٢٠١٨). «بنك إسرائيل: محير لامشتاكن تسوق أراضي غير جاهزة- وتسبب الأضرار للفائزين». <https://www.themarket.com/realstate/premium-1.6661940>

- Porter, L., & Barry, J. (2016). Planning for Coexistence?: Recognizing Indigenous rights through land-use planning in Canada and Australia. Routledge.
- Rosen, G., & Razin, E. (2009). The rise of gated communities in Israel: Reflections on changing urban governance in a neo-liberal era. *Urban Studies*, 46(8), 1702-1722.
- Sager, T. (2011). Neo-liberal urban planning policies: A literature survey 1990–2010. *Progress in planning*, 76(4), 147-199.
- Schipper, S. (2015). The Israeli Social Protest of summer 2011. Towards a post-neoliberal mode of housing regulation? *International Journal for Urban and Regional Research*.
- Soja, E. W. (2010). Seeking spatial justice. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Tzfadia, E. (2005). The ethno-class trajectory of new neighborhoods in Israel. *GeoJournal*, 64(2), 141-151.
- Yacobi, H., & Tzfadia, E. (2017). Neo-settler colonialism and the re-formation of territory: Privatization and nationalization in Israel. *Mediterranean Politics*, 1-19.
- Yiftachel, O. (2009). Theoretical Notes on Gray Cities: the coming of urban apartheid? *Planning theory*, 8(1), 88-100.
- Yiftachel, O. (2016). The Aleph—Jerusalem as critical learning. *City*, 20(3), 483-494.
- Yiftachel, O., & Yacobi, H. (2003). Urban ethnocracy: Ethnicization and the production of space in an Israeli 'mixed city'. *Environment and Planning D: Society and Space*, 21(6), 673-693.
- kibbutzim. *Population, space and place*, 20(7), 664-676.
- Connolly, J., & Steil, J. (2009). Introduction: Finding justice in the city. In P. Marcuse, J. Connolly, J. Novy, I. Olivo, C. Potter, & J. Steil (Eds.), *Searching for the just city: Debates in urban theory and practice* (pp. 1–16). London; New York: Routledge.
- Dikeç, M. (2017). *Urban rage: The revolt of the excluded*. New Haven: Yale University Press.
- Dikeç, M. (2007). Revolting geographies: Urban unrest in France. *Geography Compass*, 1(5), 1190-1206.
- Feitelson, E. (2018). Shifting sands of planning in Israel. *Land Use Policy*, 79, 695-706.
- Friedman, R., & Rosen, G. (2018). The challenge of conceptualizing affordable housing: definitions and their underlying agendas in Israel. *Housing Studies*, 1-23.
- Geva, Y., & Rosen, G. (2018). The regeneration deal: Developers, homeowners and new competencies in the development process. *Geoforum*, 96, 10-20.
- Hananel, R. (2013). Planning Discourse versus Land Discourse: The 2009–12 Reforms in Land-Use Planning Policy and Land Policy in Israel. *International Journal of Urban and Regional Research*, 37(5), 1611-1637.
- Hananel, R. (2017). From central to marginal: The trajectory of Israel's public-housing policy. *Urban Studies*, 54(11), 2432-2447.
- Harvey, D. (2008). The right to the city. *New Left Review*, 23-40.
- Harvey, D. (1973). *1973: Social justice and the city*. London, Edward Arnold.
- Kedar, A., Amara, A., & Yiftachel, O. (2018). *Emptied Lands: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev*. Stanford University Press.
- Lake, R. W. (2016). Justice as subject and object of planning. *International Journal of Urban and Regional Research*, 40(6), 1205-1220.
- Marom, N. (2013). Activising space: The spatial politics of the 2011 protest movement in Israel. *Urban Studies*, 50(13), 2826-2841.
- Oldfield, S. (2004). Urban networks, community organising and race: an analysis of racial integration in a desegregated South African neighborhood. *Geoforum*, 35(2), 189-201.

الهوامش

١. اقتباس من برنامج في القناة العاشرة، <http://www.10.tv/news/177865>.
٢. قُدِّمَ هذا المصطلح أوَّلَ مرَّةٍ في مؤتمر الجمعية الجغرافية في القدس في عام ٢٠١٠ خلال محاضرة مشتركة لأورن يفتاحيل وساندي كيدار.
٣. قاعدة البيانات الوطنية المتوفرة ناقصة، ولذلك قد تكون حالات من هذا القبيل، ولكننا لم نجد أي توثيق لها.
٤. بالموازاة، وعلى الرغم من محاولات تهويد الفضاء، بدأت عائلات عربية بالانتقال تدريجياً ولكن بصورة كبيرة إلى بلدات مثل كرميئيل والناصرية العليا (بلاطمان- توماس، ٢٠١٨).
5. <http://bimkom.org/wp-content/uploads/vadamekomit-1.pdf>